بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــة اليرمـــــــوك

كلية الاقتصاد و العلوم الادارية

قـــسم المحاسبـــــــة

العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

Factors Influencing Audit Fees:

An Empirical Study of Corporations Listed in Amman Stock Exchange.

إعداد الطالبة

لما احمد عجلوني

باشراف الدكتور

عمر الجهماني

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة اليرموك – قسم المحاسبة

2006/8/13

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــــة اليرمـــــــــــوك

كلية الاقتصاد و العلوم الادارية

قـــــسم المحاسبــــــــــــــة

العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

Factors Influencing Audit Fees: An Empirical Study of Corporations Listed in Amman Stock Exchange.

إعداد الطالبة

لما احمد عجلوني

اعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور عمر عيسى جهماني -- رئيسا مشرفا

استاذ مشارك / جامعة اليرموك

الدكتور محمود حسن قاقيش -- عضوا

استاذ مشارك / جامعة اليرموك

الدكتورة عبير فايز خوري -- عضوا

استاذ مساعد / جامعة اليرموك

الدكتور ياسين احمد العيسى -- عضوا

استاذ مشارك / جامعة مؤته

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

جامعة اليرموك – قسم المحاسبة

2006/8/13

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{....... وما اوتيتم من العلم إلا قليلا }

{ الآية رقم(85) ، سورة الإسراء }

صدق الله العظيم

الى والديَ العزيزين اللذين علماني معنى الكفاح و المثابرة

الى اخوتي الذين رافقوني هذا الدرب و قدموا لي كل المساعدة

الى زوجي العزيز الذي كان سندي و دعامتي لاكمل هذ المشوار .

حفظهم الله جميعا من كل سوء

لما احمد عجلوني

شكر و تقدير

الحمد لله والصلاة و السلام على افضل خلق الله سيدنا محمد و على اله و صحبه ومن والاه .

بداية اتقدم بالشكر الجزيل و صادق الامتنان الى استاذي الدكتور عمر عيسى جهماني الذي تكرم بالاشراف على الرسالة و احاطني بتوجيهاته و معلوماته القيمة خلال مراحل اعداد هذه الرسالة .

كما اتقدم بالشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الافاضل الدكتور محمود قاقيش ،و الدكتور ياسين العيسى ، و الدكتورة عبير خوري على جهودهم و ملاحظاتهم القيمة و تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة.

و اشكر كل من ساعدني لاتمام هذا العمل .

وفقهم الله جمعيا

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

الملخص باللغة العربية :

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الأعوام (2002 و 2003 و 2004م) . و قد تم حصر مجموعة العوامل ذات التأثير على أتعاب التدقيق من خلال دراسة و تحليل ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا المجال و تتمثل هذه العوامل بحجم الشركة و درجة تعقيد عملية التدقيق و درجة مخاطرة عملية التدقيق و حجم المكتب الذي يتولى عملية التدقيق . وقد اقتصرت عينة الدراسة على (79) شركة نظراً لعدم التزام الشركات بالإفصاح عن أتعاب التدقيق في التقارير السنوية .

ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model)، حيث اعتبرت أتعاب مدقق الحسابات متغيراً تابعاً ومؤشرات مالية وغير مالية متعددة كمتغيرات مستقلة. وهذه المتغيرات هي (إجمالي أصول الشركة ، صافي المدينون، صافي المدينون إلى إجمالي الأصول ، عدد فروع الشركة ، عدد الشركات التابعة ، صافي ربح (خسارة) الشركة ،نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، و حجم مكتب التدقيق) . و يمثل إجمالي الأصول حجم الشركة موضع التدقيق ، بينما يقيس صافي المدينون و عدد فروع الشركة و عدد الشركات التابعة لها درجة التعقيد في عملية التدقيق ، أما صافي ربح (خسارة) الشركة و صافي المدينون إلى إجمالي الأصول و نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول فتقيس درجة المخاطرة في عملية التدقيق .

و تشير أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة إلى أهمية إجمالي أصول الشركة وعدد فروعها وعدد الشركات التابعة لها وصافي ربح (خسارة) الشركة ، بالإضافة

إلى حجم مكتب التدقيق في تحديد قيمة أتعاب تدقيق الحسابات، و هذه العوامل هي مؤشرات على حجم الشركة و درجة تعقيد عملية التدقيق و درجة مخاطرة عملية التدقيق كما تشير إلى حجم مكتب التدقيق الذي يتولى عملية التدقيق.

وقد أوصت الباحثة بضرورة وجود جهة مستقلة عن إدارة الشركة تتولى تعيين مدقق الحسابات و تحديد أتعابه ، كما توصي بوضع نظام للأتعاب من قبل جهة صاحبة سلطة نافذة كجمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين أو غيرها من الجهات تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي توصلت إليها الباحثة في تحديد قيمة هذه الأتعاب.

كلمات مفتاحية : أتعاب تدقيق الحسابات ، حجم الشركة ، درجة تعقيد عملية التدقيق ، درجة خطورة عملية التدقيق ، حجم مكتب التدقيق ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين .

الفصل الاول

مقدمة الدراسة

1.1- المقدمة .

2.1 - أهداف الدراسة.

3.1- أهمية الدراسة.

4.1- مشكلة الدراسة .

5.1- محتويات الدراسة.

1.1- المقدمة :

إن عملـية تدقـيق الحســابات كما عرفتها جمعية المحاسبين الأمريكية هي "عملـية مــنظمة و منهجية للحصول على الأدلة و القرائن الموضوعية و المتعلقة بالتأكد من الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هــذه النـتائج و المعايــير المقــررة و توصيل ذلك إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات ". (حماد ، 2004)

و هذه المسؤولية تقع على عاتق مدقق الحسابات الخارجي الذي هو مسؤول أمــام العديد من مستخدمي القوائم المالية الذين ليس لديهم المعلومات الأساسية عن أنشطة الوحدة و إدارتها ، و نتيجة لكبر حجم المشروعات و ما ينتج عنه من فصل بيــن الملكــية و الإدارة ، فقد اصبح الملاك و الدائنين و المستثمرين المحتملين و البــنوك و المجموعــات الأخــرى من المستخدمين في موقف لا يمكنهم من الإلمام الكامل لما تعده الإدارة من قوائم و تقارير مالية . و من ثم فإن رأي المدقق المستقل يؤكد مدى إمكانية الاعتماد على تلك القوائم و التقارير المالية . (الصبان ،2003)

هذا و يقتضي أن يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية و أن يمارس عمله دون التعرض إلى أي ضغوط . و أن يراعي الحيادية في جميع مراحل عمله إلا انه مما لا شــك فــيه أن الإدارة قــد تلجأ إلى وسائل كثيرة بحيث تتمكن من الضغط على

استقلالية المدقق و جعله متحيزاً لمصلحتها ، و قد تمارس هذه الضغوط مباشرة ، عن طريق تعيين المدقق أو عزله أو تحديد أتعابه ، أو أنها تمارس ضغوط غير مباشرة ، عن طريق استخدام نفوذها لدى جهات أخرى . (المجمع العربي للحاسبين القانونيين ، 2001)

و لما كانت أتعاب التدقيق التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي إحدى المؤشرات التي تدل على استقلاليته و حيادته ، فإن الأتعاب تميل إلى الانخفاض في ظل غياب جهة معينة تتولى التحديد المسبق لأتعاب التدقيق ،و قد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت مشكلات التدقيق على أهمية الأتعاب و منها دراسة (سعادة , 1991) التي تناولت مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن حيث أن قلة عقود التدقيق هي مشكلة تضطر المدقق للتنازل عن بعض الأتعاب و الاعتبارات المتعلقة بالمهنة و كرامتها ، كما ان تأخر تحصيل الأتعاب و تحول جزء منها إلى ديون معدومة تدفع بهذه الأتعاب بشكل مستمر نحو الانخفاض .

و لقد أولى المشرع الأردني اهتماما بالبيانات التي يجب الإفصاح عنها من قبل الشركات ولذا أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات خاصة بتلك البيانات تسمى تعليمات الإفصاح و المعايير المحاسبية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (1) لسنة 1998 والتي تشترط تزويد الهيئة بالتقرير السنوي المعد من قبل مجلس

إدارة الشــركة خــلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء سنتها المالية و الذي يجــب أن يتضــمن مقدار أتعاب التدقيق للشركة و الشركات التابعة ، و مقدار أي أتعــاب عــن خدمــات أخرى تلقاها المدقق و / أو مستحقة له. و قد أصبحت هذه التعلـيمات ملزمة بموجب نص المادة رقم (22) من قانون الهيئة رقــم (76) لســنة 2002 و التــي تفرض غرامات مالية مقدارها خمسون ألف دينار في حال ارتكاب أية مخالفة لاحكام هذا القانون و الأنظمة و التعليمات الصادرة بمقتضاه.

أما قانون الشركات المؤقت رقم (40) لسنة 2002، فقد نص على "ضرورة قــيام الهيــئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة و شركة التوصية بالأسهم و الشركة المحدودة المسؤولية و الشركة المساهمة الخاصة بانتخاب مدققاً او اكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، و تقرر بدل أتعابه او تفوض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب و إبلاغ المدقق خطيا بذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ انتخابه ".

وعلــى الــرغم مــن أهمــية موضوع أتعاب التدقيق و أثره المباشر على اســتقلالية المدقق و نزاهته ، الا ان هذا الموضوع لم ينل حقه من البحث خاصة في المنطقة العربية بشكل عام ، و في الاردن على وجه الخصوص . لذا تسعى هذه الدراســة إلــى تسليط الضوء على ما يرتبط بعملية تحديد أتعاب التدقيق من عوامل سواء كانت تتعلق بالشركة موضع التدقيق او عوامل خارجية تحكمها قوى العرض

و الطلب و ذلك في محاولة لتطوير مهنة تدقيق الحسابات بشكل عام في الأردن ، و لتسليط الضوء على اهمية تحديد اتعاب التدقيق في الأردن بشكل خاص .

2.1- أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1-دراســـة مدى افصاح الشركات المساهمة العامة عن أتعاب مدقق الحسابات الخارجي بما يتفق مع تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية .

2-دراســـة سوق خدمات التدقيق من حيث قيمة الأتعاب التي يتقاضاها مدققو الحسابات .

3-معـــرفة العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق على الشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان .

3.1- أهمية الدراسة :

تعـــنى هذه الدراسة بالتحدي الكبير الذي تواجهه مهنة التدقيق ، الأمر الذي يفرض مسؤولية كبيرة على المدقق في ممارسة العناية المهنية الكافية للوصول إلى أدلـــة و براهيـــن كافـــية و مقـــنعة لإبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ، في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها سوق التدقيق.

كما تهتم هذه الدراسة بتحديد ما يرتبط بالأتعاب من عوامل ، و بإيجاد سبل تحرر المدقق من سيطرة الهيئة العامة للمساهمين فيما يخص تحديد الأتعاب .

و من اهم ما يميز هذه الدراسة وجود عدد قليل من الدراسات التي تعرضت لموضوع اتعاب التدقيق في المنطقة العربية بشكل عام و في الاردن بشكل خاص ، على الرغم من التعليمات الصارمة التي فرضتها هئية الاوراق المالية على الشركات فيما يخص الافصاح عن هذه الاتعاب .

كما ان هذه الدراسة ستكون مهمة بالنسبة لمدققي الحسابات و الشركات المساهمة العامة و بورصة عمان بالاضافة الى الباحثين المهتمين بتطوير مهنة التدقيق في الاردن و في الدول الاخرى .

<u>4.1- مشكلة الدراسة :</u>

ما زال الاهتمام بموضوع تحديد أتعاب التدقيق في الدول العربية بشكل عام، و في الأردن بشكل خاص لا يرقى إلى المستوى الذي حظي به في الدول المتقدمة.كون موضوع الأتعاب هو إحدى المؤشرات على استقلالية المدقق و نزاهته،حيث أن اهتمام الدراسات العربية اقتصر في معظمها على مقارنة وجهات النظر بين مدققي الحسابات و الشركات المساهمة العامة التي هي ملزمة بتعيين مدقق حسابات .

و من هنا يمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

1- ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ؟

2- مـــا مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان عن قيمة اتعاب التدقيق ؟

3- مـــا هـــو اثـــر القطاع الذي تنتمي اليه الشركة موضع التدقيق على اتعاب التدقيق؟

5.1- محتويات الدراسة :

تـــم تقسيم الدراسة الحالية الى خمسة فصول و فيما يلي ملحض لمحتويات هذه الفصول :

الفصـــل الاول : و يشـــتمل على مقدمة الدراسة ، حيث يشرح بشكل موجز اهداف الدراسة و اهميتها و مشكلة الدراسة.

الفصـــل الثاني : الإطار النظري للدراسة : و يهدف اولا إلى التعريف بمهنة تدقيق الحسابات و أهميتها و أهدافها و ما مرت به من مراحل تاريخية ، كما و سيعرض أســـس اختيار مدقق الحسابات و تحديد أتعابه ،بالإضافة إلى واجبات و مسؤوليات مدقق الحسابات و كيفية تصنيفهم كما سيتم استعراض قواعد السلوك المهني و الدور الذي تلعبه هيئة الأوراق المالية في تنظيم مهنة التدقيق في الأردن .

الفصـــل الثالث : الدراسات السابقة و فرضيات الدراسة : و يستعرض هذا الفصل اهم الدراسات العربية و الاجنبية التي تناولت موضوع تحديد اتعاب تدقيق الحسابات و ما يتعلق به من عوامل ، بالاضافة الى فرضيات الدراسة .

الفصـــل الـــرابع : منهجـــية الدراسة : يتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع و عينة الدراسة ،كما يبين هذا الفصل السبل المستخدمة لجمع المعلومات و طرق تحليلها.

الفصـــل الخـــامس : نـــتائج التحليل الإحصائي و مناقشتها : و في هذا الفصل تم عرض و مناقشة نتائج التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات الدراسة .

وقد اختتمت الدراسة بخلاصة النتائج و التوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 – تعريف تدقيق الحسابات.

2.2– الامتداد و الترابط التاريخي .

3.2– أهداف التدقيق.

4.2– أهمية التدقيق.

5.2– أسس تعيين مدقق الحسابات .

6.2– تحديد أتعاب المدقق.

7.2– واجبات مدقق الحسابات.

8.2– مسؤولية مدقق الحسابات.

9.2 – قواعد السلوك المهني.

10.2 – تصنيف مدققي الحسابات .

11.2– دور هيئة الاوراق المالية في تنظيم مهنة التدقيق.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

يتضـــمن هـــذا الفصل تعريف بمهنة تدقيق الحسابات و مراحل تطورها من حيـــث الأهمية و الأهداف ،كما يستعرض هذا الفصل ما يتعلق بمدقق الحسابات من مســؤوليات وواجبات و قواعد السلوك المهني ، بالإضافة الى أسس تعيينه و تحديد أتعابـــه و نظام تصنيفه في الأردن ،وفي ختام هذا الفصل إبراز لدور هيئة الأوراق المالية في تنظيم مهنة تدقيق الحسابات.

1.2- تعريف تدقيق الحسابات :

يقصد بتدقيق الحسابات" فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحســابات و الدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما،بقصد الخروج برأي فني محايد عن دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع فـــي نهايـــة فترة زمنية معلومة ،و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ". (عبد الله ، 1999)

تتميز عملية التدقيق بأنها مجال متخصص للمعرفة يرتكز على البرهان و القرينة .كما تنبع جذور التدقيق من المنطق و هذا ما يؤهله بأن يكون علما له طبيعة فلسفية .

ومن ناحية اخرى فإن التدقيق يعتبر علما تطبيقيا لاهتمامه بالمشاكل اليومية في مجال الاعمال و مراعاة احتياجات المواقف المهنية المختلفة و سلوك المهنة .

وفي مجال الحياة الاقتصادية فإن له أهميته بما يتطلب الاهتمام بنظرية منظمة و مقنعة لعملية التدقيق لتواجه مشاكل المشروعات الاقتصادية عند التطبيق (الصحن ، 2000) .

2.2- الامتداد و الترابط التاريخي :

تطور علم تدقيق الحسابات كغيره من العلوم على مدى الزمن ، و يمكن تقسيم مراحل التطور إلى خمس مراحل (الصحن ،2000):

المرحلة الأولى : الفترة السابقة لعام 1500 م :

اهتمت عملية تدقيق الحسابات في هذه الفترة بأن يستمع المدقق إلى الحقائق و اصطلاح Auditor اشتق من اصل الكلمة اللاتينية Audire أي يستمع ، فقد كانت الحكومات المركزية في ذلك الوقت تعين مدققين لفحص سجلات حركة جباية الضرائب و التأكد من صحتها . ثم تطورت أهداف عملية التدقيق بأن استعان التجار بالمدققين للتحقق من سلامة الثروات التي كانت تعود بها السفن من العالم القديم .

المرحلة الثانية : الفترة من 1500 - 1850 م

تميزت هذه الفترة بظهور نظام القيد المزدوج نتيجة لانتعاش التجارة في أوروبا و خاصة في إيطاليا ، و ازدياد الحاجة إلى تسجيل العمليات التجارية تسجيلا

منظما و مقاسا قياسا قيما . و تطور هدف التدقيق في تلافي الأخطاء و التلاعب و اكتشافها بطريق الفحص المفصل للعمليات طبقا للقياس و التسجيل في الدفاتر و السجلات .

المرحلة الثالثة : الفترة من 1850- 1905 م .

تميزت هذه الفترة بظهور الشركات المساهمة كبيرة الحجم نسبيا و ذات عمليات كثيرة .و تطلب هذا وجود المدقق المستقل و المؤهل لمراجعة عمليات تلك المشروعات في ظل غياب الملكية عن الإدارة ووجود وكلاء عن أصحاب رأس المال يتولون الرقابة على الإدارة .وظل هدف التدقيق اكتشاف و منع الأخطاء و التلاعب و الغش بفحص النظام المحاسبي و توجيه الاهتمام إلى تثبيت جانب من الرقابة الداخلية ,كما ظل استخدام أسلوب التدقيق التفصيلي سائدا مع قبول أسلوب الفحص بالعينة في نطاق محدود .

المرحلة الرابعة : الفترة من 1905-1960 م .

اصبح الهدف الرئيس للتدقيق هو التأكد من صحة و عدالة المركز المالي و اصبح اكتشاف و منع الخطأ غرضا فرعيا مع تأكيد أهمية الاعتراف بنظام الرقابة الداخلية ، وتغير أسلوب التدقيق من التدقيق التفصيلي إلى استخدام العينات .

المرحلة الخامسة : ما بعد 1960 م .

تأكد في هذه المرحلة ما يلي :

1- الهدف الرئيس للتدقيق هو إبداء الرأي في صحة و عدالة القوائم المالية.

2- زاد الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية .

3- زاد الاهتمام بالاساليب العلمية المتطورة مثل استخدام الاسلوب الرياضي و التحليل المالي و خرائط التدفق و العينات الاحصائية .

هذا التطور في الأساليب المستخدمة في عملية التدقيق اخذ اتجاهين رأسي و أفقي:

فالتطور الرأسي رفع من كفاءة التدقيق دون توسيع لمجالها من خلال الاستعانة بالأساليب الحديثة لتسهل أداء المدقق لمهنته مع الاقتصاد في تكاليف أدائها و تحقيق نتائج اكثر فاعلية .

ومن ناحية أخرى توسع مجال التدقيق أفقيا بعدم الاقتصار على مفهوم التدقيق من حيث الفحص و التحقق للقياس المحاسبي لإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية ،وانما الحاجة إلى معلومات إضافية في مجالات متعددة تفيد إدارة المشروع و تقييم الأداء ،وهو ما يسمى التدقيق الإداري .

3.2- أهداف التدقيق :

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق و مضمونه المهني أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الأهداف و بالتالي المضمون . فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش و تلاعب و تزوير . و لكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت فأصبح اكتشاف الغش و الخطأ ليس هدفاً من أهداف من أهداف عملية التدقيق و انه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا سريا.و يجب على المدقق أن لا يبدأ عمله و هو يشك فيما يقدم إليه من بيانات. و هكذا يمكن تشبيه المدقق و هو يؤدي مهمته بكلب الحراسة لا بالكلب البوليسي الذي يتعقب المجرمين .(عبد الله ،1999)

4.2- أهمية التدقيق :

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية ، و تهدف هذه الوسيلة الى خدمة عدة فئات تستخدم القوائم المالية المدققة و تعتمدها في اتخاذ قراراتها و رسم سياساتها و من الأمثلة على هذه الفئات المديرين ، و المستثمرين الحاليين و المستقبليين و البنوك و رجال الأعمال و الاقتصاد و الهيئات الحكومية المختلفة ، و نقابات العمال و غيرها (عبد الله،1999).

5.2- أسس اختيار مدقق الحسابات :

إن طريقة تعيين مدقق الحسابات الخارجي يجب أن تتم بمعزل عن جميع العوامل التي تؤثر على استقلاليته لما لذلك من أهمية بالنسبة لموضوعيته و سلامة رأيه . إذ أن رأيه في صحة و سلامة القوائم المالية للشركات المساهمة العامة يعكس الوضع المالي الحقيقي لها ، و يعطي صورة صادقة عن نتائج أعمالها (خشارمة ، 2003).

و لقد أولى المشرع الأردني موضوع تعيين مدقق الحسابات عناية خاصة و ذلك لضمان مبدأ الحياد و الاستقلال ،حيث أشار قانون الشركات الأردني في الفقرة (أ) من المادة رقم (192) إلى "انه يحق للهيئة العامة لكل من الشركات المساهمة العامة و شركة التوصية بالأسهم و الشركة المحدودة المسؤولية انتخاب مدقق أو اكثر من مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد و تقرر بدل أتعابهم ، أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب ".

"و في حالة تخلف الهيئة العامة عن انتخاب مدقق الحسابات او اعتذار المدقق الذي انتخبته الهيئة العامة او امتناعه عن العمل لأي سبب من الأسباب او وفاته ، تعين على مجلس الإدارة ان ينسب الى مراقب الشركات ثلاثة مدققي الحسابات على الأقل خلال أربعة عشر يوما من تاريخ شغر هذا المركز ليختار أحدهم "(المادة

192/ب قانون الشركات) . ان الهيئة ليس لها الحرية المطلقة في انتخاب أي شخص مدققاً لحسابات الشركة و انما يجب ان يتوافر فيه شرطان :

1- "يجب ان يكون المدقق من بين مدققي الحسابات المرخصين بمزاولة المهنة و منتسبا لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين و لا يجوز له ممارسة المهنة إلا بعد انتسابه إليها ".(المادة 5/ نظام معدل لنظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين رقم 94 لسنة 2001)

2- يجب أن يكون المدقق حياديا و أمينا و مستقلا في أداء عمله .لذا لا يجيز المشرع في المادة 197 من قانون الشركات ان يكون المدقق من مؤسسي الشركة أو عضوا في مجلس إدارتها أو يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها ، أو شريكا لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو يكون موظفا لديه ، و ذلك لضمان الموقف الحيادي للمدقق .

كما ان قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم 32 لسنة 1985 في مادته الثالثة لا تجيز لأي شخص ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المملكة إلا إذا كان قد رخص كمدقق من قبل المجلس ومسجلاً لدى ديوان المحاسبة بهذه الصفة.

إلا أن واقع مهنة تدقيق الحسابات و أسس اختيار المدقق الخارجي تستند بالدرجة الأولى إلى العلاقات الشخصية بين المدقق و مجلس الإدارة كما أن مستوى الأتعاب يلعب دورا كبيرا في عملية الاختيار (خشارمة ،2003).

6.2- تحديد أتعاب المدقق :

إن القاعدة العامة هنا أن الذي يقوم بتحديد الأتعاب ،الجهة التي قامت بالتعيين، على انه في الشركات المساهمة العامة الحق منوط بالهيئة العامة للمساهمين أصلا، اذ تتحدد الأتعاب من قبل هذه الهيئة عند صدور قرارها بتعيين المدقق ، أما إذا لم يتسنى للهيئة العامة القيام بذلك فهي تفوض مجلس الإدارة و لكنها تضع له حدا أقصى لا يتجاوزه .

و لغايات الحفاظ على حق المدقق فقد قرر مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2001/6/19 تحديد الحد الأدنى لأتعاب التدقيق على النحو التالي :

1- الشركات المساهمة العامة بمبلغ قدره 1500 دينار.

2- الشركات ذات المسؤولية المحدودة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات الأجنبية العاملة، و مكاتب التمثيل الأجنبية، و المؤسسات التي تلتزم بموجب أحكام القانون او أنظمتها الداخلية انتخاب مدقق حسابات لها،و الشركات المسجلة في المناطق الحرة و منطقة العقبة الخاصة ، بمبلغ قدره 750 دينار.

3- شركات التضامن ،و التوصية البسيطة بمبلغ قدره 500 دينار.

4- المؤسسات الفردية على اختلاف أنشطتها سواء كانت تجارية أو مهنية أو خدمية أخرى بمبلغ قدره 400 دينار.

5- يترك للمدقق تحديد الأتعاب التي يتقاضاها من الأندية و الجمعيات و المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح.

أشكال الأتعاب و الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تحديدها (الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2003) :

إن الأتعاب او الرسوم المستوفاة من العميل عن عملية التدقيق قد تتخذ كل او بعض الأشكال التالية :

- الأتعاب الثابتة (Fixed Fees) و تحدد سلفا كمبلغ معين غير قابل للزيادة .
- الأتعاب المتغيرة (Variable Fees) و تكون حسب الوقت الذي يمضيه المدقق او مندوبوه في عملية التدقيق .
- الأتعاب المشروطة (Contingent Fees) و يتوقف مقدار هذه الأتعاب على نتائج مستقبلية.

هذا ، كما يجب على المدقق أن يأخذ الاعتبارات التالية في الحسبان عند تقديره للأتعاب:

- الوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق.

- عدد الموظفين اللازم إشغالهم للقيام بعملية التدقيق ، و المستوى المهني لكل منهم.
- نوع عملية التدقيق المطلوبة و مدى مسؤولية المدقق تجاهها.
- نصيب العملية من التكاليف الثابتة- غير المباشرة- كالإيجار و القرطاسية و ما شابه.
- قدرة العميل على الدفع، و أهمية التقرير للعميل.
- التاريخ الذي تقدم فيه العميل للمدقق لإنجاز العملية و ارتباط ذلك بخطة العمل في مكتب المدقق (عبد الله، 1999).

7.2- واجبات مدقق الحسابات :

حدد قانون الشركات الأردني المعدل رقم (40) لسنة 2002 واجبات مدقق الحسابات الأردني فجاء نص المادة (193) من هذا القانون كما يلي :

يتولى مدققو الحسابات مجتمعين او منفردين القيام بما يلي :

أ- مراقبة أعمال الشركة .

ب-تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة و متطلبات المهنة و أصولها العلمية و الفنية .

ج- فحص الانظمة المالية و الادارية للشركة و انظمة المراقبة المالية الداخلية لها ،و التأكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال الشركة و المحافظة على اموالها.

د- التحقق من موجودات الشركة و ملكيتها لها و التأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها .

هـ- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة و الهيئة العامة و التعليمات الصادرة عن الشركة واي بيانات يتطلب عملهم ضرورة الحصول عليها و التحقق منها .

و- اي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون و قانون مهنة تدقيق الحسابات و الأنظمة الأخرى ذات العلاقة .

ز- يقدم مدققو الحسابات تقريرا خطيا موجها للهيئة العامة و عليهم أو من ينتدبونه ان يتلو التقرير أمام الهيئة العامة .

أما واجبات مدقق الحسابات كما حددتها هيئة الأوراق المالية في المادة (28) من تعليمات الإفصاح و المعايير المحاسبية رقم (1) لسنة 1998 كالتالي :

أ- تطبيق معايير التدقيق المقررة بموجب هذه التعليمات .

ب-التقيد بقواعد السلوك المهني الواردة في قانون مهنة تدقيق الحسابات و نظام تعليمات جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين المعمول بها وأي تعليمات تصدرها الهيئة بهذا الخصوص .

ج- متابعة تطوير تاهيله ومهاراته الفنية ومواكبة التطورات التي تطرأ على المهنة ، وذلك من خلال الدورات التدريبية المستمرة التي تنظمها جمعية مدققي الحسابات القانونيين او اي جهات اخرى معتمدة من قبلها .

8.2- مسؤولية مدقق الحسابات :

إن الهدف من تدقيق البيانات المالية كما وضحه معيار التدقيق الدولي رقم 200 "الهـــدف و المـــبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية " هو تمكين المدقق من إعطـــاء رأي حـــول ما إذا تم إعداد البيانات المالية من جميع النواحي المادية وفقا لإطـــار محدد لتقديم البيانات المالية .ان عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقـــيق تصمم بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء حث نتيجة لإحتيال أو خطأ، و حقيقة ان عملية التدقيق التي تم أداؤها قد تكون بمثابة مانع ، الا أن المدقق لا يتحمل مسؤولية منع الاحتيال أو الخطأ ولا يمكن ان يكون كذلك.

يعتمد رأي المدقق حول البيانات المالية على مفهوم الحصول على تأكيد معقول، و لذلـــك لا يضمن المدقق في عملية التدقيق ، ان يكتشف أي تحريفات مادية سواء كانـــت نتـــيجة لإحتيال أو خطأ، و تبعا لذلك فان اكتشاف وجود تحريفات مادية في البيانات المالية ناتجة عن إحتيال او خطأ لا يتضمن في حد ذاته ما يلي:

أ- عدم الحصول على ضمان معقول.

ب-التخطيط أو الأداء أو الحكم الشخصي غير الملائم.

ج- عدم وجود الكفاءة المهنية و العناية اللازمة.

د- عدم الامتثال لمعايير التدقيق الدولية.

هــذه هــي الحالــة بالــتحديد لأنواع معينة من التحريفات المقصودة، حيث ان إجــراءات التدقيق قد تكون غير فعالة في الكشف عن التحريفات المقصودة التي يتم إخفاؤها بالتواطؤ بين واحد او اكثر من العاملين في الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة و العامليــن أو أطراف أخرى أو تتعلق بتزييف الوثائق. يتم تحديد ما إذا قام المدقق بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية من خلال مدى ملاءمة إجراءات التدقيق التـــي أجريــت في تلك الظروف و مدى ملاءمة تقرير المدقق بناءا على نتيجة هذه الإجراءات .(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2003)

و يكون مدقق الحسابات مسؤولا تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية ،عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بســبب الأخطـــاء التـــي ارتكبها في تنفيذ عمله او نتيجة لإخفاقه في القيام بواجباته المحددة له وفقا لأحكام قانون الشركات المعدل رقم (40) لسنة 2002 ، وأحكام أي تشريعات أخرى سارية المفعول، او واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولــية المعــتمدة ، او بســبب إصــدار بــيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل

جوهري،او عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم او الغير حسن النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه، واذا كان للشركة اكثر مـــن مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين بالتضامن ، وتسقط دعوى المســؤولية المدنـــية في اي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيـــئة العامة للشركة الذي تلى فيه تقرير المدقق، واذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحســـابات يشكل جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية الا بسقوط دعوى الحق العام.

9.2- قواعد السلوك المهني :

ان الاهمية الاقتصادية التي تشغلها مهنة تدقيق الحسابات ، و كثرة الاطراف المستفيدة من تقاريرها ، فرضت على مدقق الحسابات ان يتحلى بسلوك اخلاقي يمكنه من انجاز المهمة الملقاة على عاتقه . لذا فأن هناك مجموعة من السمات و المبادئ التي يجب على المدقق الخارجي ان يتصف بها و هي :(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2001)

1- الاستقامة .

على المدقق ان يكون مستقيما و مخلصا خلال عمله .

2-الموضوعية و الاستقلالية .

يجب على المدقق ان يكون موضوعياً و عادلاً و لا يسمح لأي تأثير خارجي ان يغير من طبيعة ما يقوم به و ان يبعده عن موضوعيته و استقلاليته .

3-الكفاءة و العناية المهنية .

يتوجب على المدقق عند قبول أي عمل أو مهمة تدقيق أن يتأكد من مدى قدرته وكفاءته على القيام بها، وأن لديه درجة عالية من المهارات المهنية المطلوبة والضرورية من أجل إنجاز هذا العمل أو المهمة، بالإضافة إلى معرفته بأن المعرفة والخبرة والمهارة سوف يتم استخدامها بطريقة منطقية وبعناية ودقة متناهيتين. كما يجب على المدقق أن يُحجِم عن قبول أي عمل أو الاستمرار به إذا لم يتوفر لديه الكفاءة والقدرة المطلوبة لإنجاز مهمة التدقيق إلا إذا توافرت النصيحة المهنية والمساعدة التي تؤكد أن المهمة الموكولة إليه سوف يتم إنجازها وبطريقة مقنعة وجيدة.

4-السلوك المهني.

يجب على المدقق أن يتصرف بمهنية عالية وأن يسلك أسلوباً نزيها بالتعامل يتوافق وينسجم مع السمعة الجيدة التي تتمتع بها مهنة المحاسبة القانونية، وأن يبتعد عن أي سلوك قد يؤدي إلى ظهور صورة سيئة عنها.

5- المعايير الفنية و التقنية المناسبة.

يجب على المدقق أن يقوم بعمله المهني وفق المعايير المهنية الخاصة بالمهنة، وأن يقوم به بعناية ومهارة وأن يكون متوافقا مع المعايير الموضوعة والتي تم إقرارها من قبل الهيئات المهنية الدولية.

6- السرية .

يجب على المدقق أن يكون بعيدا عن أي مصلحة شخصية مهما كانت، وبخاصة إذا كانت تؤثر في مسار العمل وموضوعية تنفيذه وسريته بالنسبة للمهمة الموكولة إليه.

<u>10.2- تصنيف مدققي الحسابات :</u>

نصت المادة (3) من نظام تصنيف مدققي الحسابات الصادر بالاستناد إلى المادة 19 من قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم 32 لسنة 1985 تقسم عمليات تدقيق حسابات الشركات و المؤسسات و الهيئات و الأفراد لأغراض تصنيف المدققين بمقتضى أحكام هذا النظام إلى المجموعات التالية:

أ- البنوك و الشركات المالية و شركات التأمين، أعمال الصرافة و الشركات الصناعية المساهمة العامة و فروع الشركات الأجنبية العاملة في المملكة و الهيئات الحكومية و المؤسسات الرسمية العامة .

ب-الشركات المساهمة العامة باستثناء ما ورد في المجموعة (أ).

ج- الشركات المساهمة الخصوصية و شركات الأشخاص و المؤسسات الفردية و الجمعيات و النوادي و النقابات و سواها من الهيئات و المؤسسات و الشركات التي لا يقع تصنيفها ضمن أي من المجموعتين (أ) و (ب).

و يحق للمدققين حسب الفقرة (أ) من المادة 5 من نفس النظام ممارسة المهنة حسب تصنيفهم و ذلك على الوجه التالي:

الفئة أ- يحق للمصنف فيها القيام بعمليات تدقيق الحسابات الخاصة بالشركات و الهيئات و المؤسسات و الأفراد المبينة في المجموعات (أ)و (ب)و (ج) المنصوص عليها في المادة 3 من هذا النظام .

الفئة ب- و يحق للمصنف فيها ان يتولى القيام بعمليات تدقيق الحسابات الخاصة بالشركات المبينة في المجموعتين ب و ج المنصوص عليهما في المادة 3 من هذا النظام .

الفئة ج- و يحق للمصنف فيها ان يتولى القيام بعمليات تدقيق الحسابات الخاصة بالجهات و الهيئات المبينة في المجموعة ج المنصوص عليها في المادة 3 من هذا النظام .

كما و نصت الفقرة (أ) من المادة 9 من هذا النظام على انه يحظر على أي مدقق مرخص ممارس مصنف في أي من الفئات المذكورة أعلاه القيام بأية عملية

من عمليات التدقيق او ممارسة أي عمل من أعمال المهنة تقع ضمن العمليات أو الأعمال التي لا يحق للمدقق المصنف في فئته القيام بها بموجب أحكام هذا النظام و ذلك تحت طائلة المسؤوليات الجزائية و التأديبية.

11.2- دور هيئة الأوراق المالية في تنظيم مهنة التدقيق :

قامت هيئة الأوراق المالية بإصدار تعليمات الإفصاح و المعايير المحاسبية للجهات الخاضعة لرقابتها رقم (1) لسنة 1998 و التي تم بموجبها وضع معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها مدققي الحسابات ، حيث جاء نص المادة رقم (27) من هذه التعليمات كما يلي :

يشترط في مدقق حسابات اي جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ما يلي:

أ- ان يكون حاصلا على رخصة ممارسة المهنة سارية المفعول من مجلس مهنة تدقيق الحسابات .

ب-ان يكون عضوا في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين .

ج- ان يكون مصنفا بالفئة (أ) وفقا لنظام تصنيف المدققين المعمول به .

د- ان يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الاقل بعد حصوله على اجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات .

هـ- ان يشاركهاو يعمل في مكتبه مدقق او اكثر ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة .

كما تم تحديد واجبات مدقق الحسابات و التي تطرقنا اليها سابقا .

وفـــي الفصـــل التالي (الثالث) سيتم استعراض الدراسات السابقة العربية منها و الأجنبية ، كما سيتم استعراض فرضيات الدراسة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة و فرضيات الدراسة

1.3 - الدراسات السابقة

2.3 - فرضيات الدراسة

الفصل الثالث: الدراسات السابقة و فرضيات الدراسة

تـــم في هذا الفصل استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع أتعاب التدقيق مـــن جوانب متعددة ، و تم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات أجنبية و عربية مرتبة حسب التسلســل التاريخي لها . كما تم في نهاية هذا الفصل استعراض فرضيات الدراسة.

1.3 - الدراسات السابقة :

تعرضـــت كثـــير مـــن الدراسات في مختلف دول العالم لموضوع أتعاب التدقـــيق، إلا أنها في معظمها اعتمدت على استخدام نموذج الانحدار المتعدد ، حيث تكـــون فـــيه أتعاب التدقيق عاملاً تابعاً و عدة عوامل مختارة حسب طبيعة الدراسة كعوامل مستقلة ، وفيما يلي عرض ملخص لأهم تلك الدراسات:

تعتـــبر دراســـة ***(Simunic,1980)*** مـــن أوائـــل الدراسات الميدانية حول موضـــوع أتعاب التدقيق و العوامل المحددة لها ، اذ قام (Simunic) بتحليل أتعاب التدقـــيق في الولايات المتحدة الأمريكية لعينة مكونة من 373 شركة مساهمة عامة لعام 1977 . وقد أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين أتعاب عملية التدقيق و حجم الشركة الممثل بإجمالي الأصول ،فكلما زاد حجم الشركة زادت معها الأتعاب ، كما وجد ان حجم المدينون و المخزون ، و عدد الشركات التابعة و هي عوامل ممثلة لمـــدى تعقـــيد عملية التدقيق ذات تأثير هام على أتعاب التدقيق ، ووجد أيضا أن

نتـيجة أعمـال الشركة و مدى وجود تحفظ في تقرير مدقق الحسابات تمثل الخطر الـذي سـيواجهه المدقـق عند قيامه بعملية التدقيق. كما تبين عدم وجود اختلافات جوهـرية بيـن الأتعاب التي تتقاضاها المكاتب الثمانية الكبرى (The Big 8) و المكاتب الأخرى بغض النظر عن حجم الشركة موضع التدقيق .

و في نيوزلندا فقد قام الباحث (***Firth,1985***) بدراسة أتعاب تدقيق الحسابات للشـركات المدرجة في بورصة نيوزلندا (New Zealand Stock Exchange) للسـنتين الماليتين (1981، 1983) ،و قد تم تجميع البيانات المالية للعينة المكونة مـن (96) شـركة ممن حققت شروط العينة ، ويعود سبب اختيار هاتين السنتين ، كـون السـنة الأولـى من الدراسة لم يكن فيها أي تحديد لقيمة الأجور و الأتعاب بخلاف السنة الثانية للدراسة و التي تم فيها تجميد قيمة الأجور و الأتعاب. و قد قام الباحث بقياس اثر الحجم في تفسير أتعاب التدقيق ، و ذلك من خلال حجم المبيعات والأربـاح وصافي الأصول (Net Assets) وإجمالي الأصول (Total Assets) و الأصـول المتداولة (Current Assets) . و سبب استخدام الأصول المتداولة يعود إلى :

1- عملية تدقيق الأصول المتداولة تأخذ وقت اطول من الأصول الثابتة.

2- تقـدر الأصـول المـتداولة بالقيمة الحالية مما يسهل مقارنة قيمة هذه الأصول بين الشركات.

و أظهـــرت نتائج الانحدار البسيط للعوامل الخمسة المحددة للحجم بأن مقياس الحجم باستخدام الأصول هو الأنسب ، إلا انه انسجاما مع الدراسات السابقة فقد استخدمت هـــذه الدراســـة الجـــذر التربيعي لإجمالي الأصول ، كما استخدمت نسبة المدينين لإجمالـــي الأصول و نسبة المخزون لإجمالي الأصول كمؤشرات على درجة تعقيد عملية التدقيق بالإضافة إلى عدد الشركات التابعة. أما درجة مخاطرة عملية التدقيق فمـــن الحـــالات التـــي تـــزيد من مخاطرة عملية التدقيق وجود الخسائر و القضايا المـــرفوعة فـــي المحـــاكم ،كمـــا أن إصـــدار المدقق رأيا نظيفا يعتبر أيضا إحدى المؤشرات على درجة المخاطرة بالإضافة إلى قيمة مخاطرة السوق المتمثلة بتذبذب أسعار الأسهم.

وقـــد أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن حجم الشركة كان اكثر العوامل في تفسير أتعاب التدقيق، أما درجة تعقيد عملية التدقيق المتمثلة بنسبة المدينين لإجمالي الأصـــول و درجة مخاطرة عملية التدقيق و المتمثلة بمخاطرة السوق كان لها تأثير كبير في تحديد أتعاب التدقيق .إلا انه على عكس نتائج دراسة (Simunic,1980) فـــإن العوامـــل نســـبة المخزون لإجمالي الأصول و عدد الشركات التابعة و حجم الخسائر لم يكن لها تأثير على أتعاب التدقيق .

و مـــن الدراســـات التي قامت باختبار اثر تغيير مدقق الحسابات على أتعاب التدقيق ،فقد قام الباحثان (***Simon & Francis, 1988***) بإجراء دراسة على عينة

مكونـــة من 214 شركة أمريكية قامت بتغيير مدققي حساباتها خلال الفترة 1979- 1984 . وقد أظهرت النتائج انخفاضا كبيرا بمعدل 24% في أتعاب تدقيق الحسابات فـــي السنة الأولى من التعاقد مقارنة بمستوى الأتعاب الطبيعي ، كما أظهرت النتائج أن انخفاضـــا بنسبة 15% في قيمة الأتعاب خلال السنتين التاليتين للسنة الأولى أما في السنة الرابعة من التعاقد فان الأتعاب عادت إلى مستواها الطبيعي.

و أظهـــرت دراســـة (***Chan et. al., 1993***) وجود اثر إيجابي هام على أتعاب التدقيق في بريطانيا لكل من حجم أصول الشركة ، و عدد فروعها ، و مدى التـــنوع في منتجاتها ، و بعد موقع الشركة عن مكتب التدقيق ، أما بالنسبة لكل من ربحية الشركة و نسبة الملكية فقد كان أثرها سلبي على أتعاب التدقيق .

و مـــن الملاحظ ان بعض الدراسات السابقة استخدمت التحويل اللوغاريتمي لمتغـــير الحجم مما يعكس عدم خطية تكاليف عملية التدقيق و من هذه الدراسات ، الدراســـة التـــي قـــام بها (***Pong & Whittington, 1994***) حيث استخدم فيها الباحثان كلا من إجمالي أصول الشركة و المبيعات كمتغيرات تعبر عن الحجم ، إلا أن إجمالـــي الأصول كان له اثرا هاما على أتعاب التدقيق بخلاف حجم المبيعات . كمـــا أظهرت نتائج الدراسة أن عدد الشركات التابعة و التي تعبر عن درجة تعقيد

عملية التدقيق و الأرباح التي حققتها الشركات كان تأثيرها إيجابيا على أتعاب التدقيق .

وفي دراسة قام بها (***Che-Ahmad & Houghton , 1996***) لاختبار وجود علاوة أتعاب لمكاتب التدقيق الثمانية الكبرى (Big 8) و التي أصبحت فيما بعد (Big 6) عند تدقيقهم للشركات متوسطة الحجم في بريطانيا ، حيث تبين عدم وجود تفاوت في أتعاب مكاتب التدقيق الثمانية الكبرى عن غيرها من المكاتب ، إلا أن النتائج الأخرى التي توصل إليها الباحثان كانت منسجمة مع الدراسات السابقة و التي تؤكد اثر كل من حجم الشركة موضع التدقيق و درجة تعقيد عملية التدقيق و درجة مخاطرتها على أتعاب تدقيق الحسابات .

وفي بنغلادش فقد قام الباحثان (***karim & Moizer, 1996***) بدراسة سوق خدمات التدقيق لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أتعاب تدقيق الحسابات ، حيث اشتملت عينة الدراسة على (121) شركة مدرجة في بورصة دكا (DSE) في نهاية عام 1992 و التي نشرت تقاريرها السنوية في حزيران 1991 أو كانون الأول 1991 بالإضافة الى شمول العينة لـ 36 شركة غير مدرجة منها 17 شركة مملوكة بالكامل من قبل الحكومة . و لغايات التحليل فقد تم استخدام نموذجين : الأول يشمل كل الشركات (المالية منها و غير المالية) و الثاني يضم الشركات

غير المالية . وقد أظهرت نتائج الدراسة القوة التفسيرية لمعامل التحديد (R Square) هي (0.62) و هي اقل من الدراسات السابقة التي تراوحت ما بين (0.70- 0.89) كما وجد الباحثان وجود تشابه في نتائج النموذجين المستخدمين بنسبة 10% ، و أن كلاهما اظهرا أهمية عامل حجم الشركة المقاس بإجمالي الأصول في تحديد أتعاب التدقيق، كما أن حجم مكتب التدقيق كان له تأثير على أتعاب التدقيق، بالإضافة إلى عامل آخر وهو تعيين محاسب مؤهل لدى الشركة موضع التدقيق ،حيث أن الشركات التي تعين محاسبا مؤهلا تدفع أتعاب لمدقق الحسابات أعلى من باقي الشركات كون المحاسب المؤهل يسهم في تطوير مستوى الإفصاح و بالتالي يدفع مدقق الحسابات إلى بذل مزيد من الجهد أثناء عملية التدقيق.

كما أظهرت النتائج أن عدد الشركات التابعة له تأثير في زيادة أتعاب التدقيق ، كما أن الشركات المالية المتمثلة بالبنوك و شركات التأمين تدفع أتعاب أعلى من الشركات غير المالية و هذا يعود إلى زيادة حجم العمل الملقى على عاتق المدقق بسبب تعدد الفروع . ومن الملاحظ ايضا في نتائج هذه الدراسة بأن سوق خدمات التدقيق في بنغلادش له صفة خاصة تتسم بعدم وجود أي سيطرة لمكاتب التدقيق الست الكبرى.

و فـــي دراســـة (***Beattie et. al., 2001***) تــم إجراء مقارنة بين أتعاب التدقـــيق علـــى شـــركات القطـــاع الخاص و بين الجهات التطوعية أو الخيرية في بريطانـــيا. و تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها حيث تطور نموذج لتحديد أتعاب التدقيق على الجهات الخيرية و على نمط النموذج الذي وضعه (Simunic, 1980) علـــى شركات القطاع الخاص. إلا ان النتيجة جاءت مماثلة للدراسات التي أجريت على شركات القطاع الخاص ، حيث ان حجم الشركة من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد الأتعاب .

كمـــا تناولت دراسة (***Peel & Clatworthy, 2001***) العلاقة بين هيكلة الحاكمية الداخلية (Internal governance structure) التي تتمثل بتكوين مجلس الإدارة و تركيز الملكية و بين أتعاب التدقيق على الشركات الصناعية في بريطانيا.

و لاختـــبار اثر هيكلة مجلس الإدارة و درجة تركيز الملكية ،فقد قام الباحثان بضـــبط مجموعة العوامل الأخرى و التي لها التأثير الأكبر على قرار تحديد أتعاب التدقيق و من هذه العوامل حجم الشركة موضع التدقيق ، درجة تعقيد عملية التدقيق و درجة خطورتها ، و الخدمات الأخرى التي يقدمها المدقق ، و حجم مكتب التدقيق و موقعه .

وقـــد كانت نتيجة الدراسة متفقة مع الأبحاث التي تلت تقرير (Cadbury) من حيث ان مجموعة المتغيرات المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة ليس لها أي اثر في

تحديد أتعاب لتدقيق ، مما يدل على عدم تأثير خصائص الحاكمية الداخلية على قرار تحديد الأتعاب .

كمـا قـام (*Abbott et. al., 2003*) بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة التدقـيق (Audit committee) و أتعـاب التدقيق بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها بموجب تعليمات الإفصاح عن الأتعاب الصادرة عن (SEC) في بريطانيا ، فقـد تـم افتراض وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع أتعاب التدقيق و بين مجموعة عوامل منها استقلالية لجنة التدقيق و الخبرة المالية ، و عدد الاجتماعات التي تنعقد خـلال العـام . تم اخذ عينة مكونة من (492) شركة للفترة من 2001/2/5 و لغايـة 2001/6/30 . و كانـت نتيجة الدراسة التي اعتمدت على استخدام نموذج الانحـدار التقاطعـي (Cross-Sectional regression model) موافقـة للافتراضـات فقـد كانت العلاقة بين استقلالية لجنة التدقيق و الخبرة المالية للجنة إيجابية مع أتعاب التدقيق ، اما بالنسبة لعدد الاجتماعات فقد وجد بأنه لا توجد علاقة تربطها بارتفاع أتعاب عملية التدقيق.

وتناولت دراسة (*Matthews & Peel ,2003*) سوق التدقيق في بريطانيا خلال العام 1900 لتحديد العوامل التي تؤثر على أتعاب التدقيق ، حيث بنيت نتائج الدراسة على عينة مكونة من (121) شركة ممن قامت بالإعلان عن أتعاب التدقيق

ضمن تقاريرها السنوية ،حيث تم تطبيق المنهجيات الحديثة لتفسير التباين في أتعاب التدقـيق خـلال العـام 1900 في حين ان سوق التدقيق و عملية التدقيق بحد ذاتها تختلف اختلافا كبيرا عما هو في وقتنا الحالي.

وقد جاءت نتيجة دراستهم متفقة مع نتائج الدراسات التي تناولت عينة من الشركات فـي عصـرنا الحالي ، فكان حجم المنشأة من أهم العوامل التي تحدد أتعاب عملية التدقـيق بالإضـافة إلى القطاع الصناعي للعميل كان له اكبر الأثر في تحديد قيمة الأتعاب . كما وجد ان الشركات الحديثة العهد تدفع أتعاب للمدققين اكثر من غيرها و أن هـذه الأتعـاب تتناقص مع الزمن ، و أن أتعاب التدقيق التي يتقاضاها كبار مكاتـب التدقيق لم تكن أعلى من غيرها و لعل السبب في ذلك يعود إلى رغبتهم في تكوين سمعة لهم و السيطرة على جزء من السوق .

وفي استراليا ، فقد اعتمد ***(Carson et. al., 2004)*** في دراسته التي شملت الفـترة مـن (1995- 1999) على تقسيم سوق التدقيق الى سوق منافسة يتضمن شركات صغيرة الحجم و عددا كبيرا من مكاتب التدقيق ، و سوقا اقل منافسة يشمل شركات كبيرة الحجم يخدمها عدد قليل من مكاتب التدقيق الكبرى ، وقد جاءت نتيجة الدراسـة متفقة مع نتائج الدراسات السابقة التي تبنت نظرية انقسام سوق التدقيق ، فكانـت أتعـاب شركات التدقيق الكبرى التي تتقاضاها من الشركات صغيرة الحجم أعلـى من تلك التي تتقاضاها من تدقيق الشركات كبيرة الحجم . كما أن العلاقة بين

أتعاب التدقيق و حجم الشركة موضع التدقيق كانت غير خطية كما هو مفترض في النماذج السابقة لأتعاب التدقيق .

و فـــي دراسة مشابهة في بريطانيا قام *(Chaney et. al.,2004)* بتقسيم سوق خدمات التدقيق على الأقل إلى فئتين مكاتب التدقيق الخمس الكبرى و مكاتب التدقـــيق الأخرى و التي تمثل صغار المدققين بهدف مقارنة الأتعاب التي يتقاضاها كل من الفئتين . و قد ركزت الدراسة على الشركات المساهمة الخاصة (Private held firms) . و أظهـــرت نتائج هذه الدراسة أن عملاء مكاتب التدقيق موزعين بشـــكل عشوائي ما بين مكاتب التدقيق الخمس الكبرى و باقي مكاتب التدقيق ، كما وجـــد ان معظـــم عملاء مكاتب التدقيق الذين شملتهم العينة يقوموا باختيار المدققين الذيـــن يتقاضـــوا اقـــل الأتعاب على افتراض ان مكاتب التدقيق الخمس الكبرى لا يخـــتلفوا عن غيرهم من المكاتب من حيث نوعية الخدمة المقدمة . أما باقي العملاء الذين يختاروا مكاتب التدقيق الكبرى فيتقاضى مدققوها أجور أعلى من غيرها .

أمـــا دراســـة *(Lee & Mande, 2004)* فقد أظهرت اثر استقلالية لجان التدقـــيق علـــى أتعـــاب مدققي الحسابات و ذلك على اثر التشريعات التي تمت في الســـنوات الأخـــيرة و التي اتخذ فيها الكونجرس الامريكي و هيئة الأوراق المالية (SEC) خطـــوات صارمة تفرض مسؤولية جديدة على لجان التدقيق بهدف حماية مصالح المستثمرين ،ففي عام 2001 أصدرت (SEC) قوانين تتطلب الإفصاح عن

أتعـــاب التدقـــيق او أي خدمات أخرى يقدمها المدقق ، و تكون من مسؤولية لجان التدقيق . أما الكونجرس فقد اصدر عام 2002 قانون (Sarbanes-Oxley) و الذي نـــص علـــى ان لجان التدقيق هي المسؤولة بشكل مباشر عن أتعاب التدقيق . و قد أظهـــرت النتائج التي اعتمدت على عينة مكونة من (792) شركة امريكية ممن تم تدقـــيق حســـاباتها من قبل مكاتب التدقيق الخمس الكبرى باستثناء 12 شركة ، بأن اســـتقلالية لجان التدقيق لها اثر إيجابي على أتعاب التدقيق و هذه النتيجة تؤكد أيضا ان كفاءة هذه اللجان تؤثر إيجابيا على أتعاب التدقيق .

كما قام (*Pong, 2004*) بدراسة التغييرات على أتعاب التدقيق في بريطانيا للفترة من 1991 و لغاية 1995 حيث ارتفعت خلال هذه الفترة سيطرة مجموعة من مكاتـــب التدقـــيق الكبرى على سوق التدقيق لتصل الى 78% في عام 1995 ، و لغـــرض إجـــراء الدراسة فقد اعتمد الباحث على التحليل الوصفي للبيانات التي تم جمعها عن العينة المكونة من (708) شركة مدرجة تغطي فئة كبيرة من القطاعات الصناعية بالإضافة إلى شركات تدقيق حسابات . و تعتبر هذه الدراسة هي الوحيدة التـــي تبحث في التغييرات التي طرأت على أتعاب التدقيق بالنسبة لشركات التدقيق الست الكبرى و الشركات المتوسطة الحجم و الشركات الصغيرة على أساس سنوي.

و أظهــرت نتائج دراسة (Pong, 2004) ان مكاتب التدقيق الست الكبرى تمــارس ضغوطات لتخفيض قيمة الأتعاب ، كما وجد ما يثبت ذلك بالنسبة لشركات التدقــيق المتوســطة الحجم . إلا أن النظرة العامة لأتعاب التدقيق خلال الفترة من 1991-1995 تظهر أن سعر المنافسة في وضع طبيعي على الرغم من قيام مكاتب التدقيق الكبرى من تخفيض سعر المنافسة بسبب سيطرتها على سوق خدمات التدقيق ، و هذا يدل إلى الحاجة إلى إجراء مثل تلك الدراسة على فترة أطول .

أما بالنسبة للدراسات العربية فلم تعط موضوع أتعاب التدقيق حقه من البحث و الدراسة حيث اجري عدد محدود ، و فيما يلي عرض لتلك الدراسات :

تناولــت دراســة (*ابو نصار ، 1999*) أهم العوامل التي تساهم في تحديد أتعاب التدقيق في الأردن ، و التي تم فيها الاستعانة بآراء العديد من مكاتب التدقيق و بعض الأكاديميين ، و كانت نتيجة هذه الدراسة ان لحجم مكتب التدقيق و شهرته و الوقت المقدر لانجاز عملية التدقيق اكبر الأثر على الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجــي ، بينما طريقة دفع الأتعاب و تاريخ انتهاء السنة المالية للمنشأة ، و نتائج أعمالها للسنوات السابقة ، و أعضاء مجلس إدارة الشركة فكان أثرها ضعيف على قــيمة الأتعــاب التي تدفع للمدقق الخارجي . ومن الملاحظ من خلال هذه الدراسة وجــود تفاوتــات و اخــتلافات جوهرية بين مدققي الحسابات و الشركات في تقييم

مستوى أتعاب المدقق ، و مدى تناسبها مع العمل و الجهد المبذول ، مما يحتم وجود ضوابط و قواعد استرشادية من قبل جهات منظمة لمهنة التدقيق مثل جمعية مدققي الحسابات الأردنيين في تحديد الأتعاب المدفوعة للمدقق .

أمـا فـي دراسة ***(الجهماني ، 1999)*** التي أجريت على عينة مكونة من (31) شـركة مسـاهمة عامـة مدرجة في سوق عمان المالي لعام 1995، فقد تم اسـتخدام نموذجي الانحدار البسيط و المتعدد لدراسة العوامل التي تؤثر على تحديد أتعـاب عملية التدقيق ، حيث تكون قيمة الأتعاب عاملاً تابعاً و عدة مؤشرات مالية كعوامل مستقلة . وقد كانت نتائج الدراسة مشابهة لما توصلت إليه الدراسات السابقة فـي كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و نيوزلندا و استراليا و المملكة العربية السعودية و الهند من حيث أن أتعاب التدقيق تتأثر بشكل كبير بحجم الشركة و بمخاطرة عملية التدقيق (Risk) و تعقيدها (Complexity) .

كما أجريت دراسة في البحرين (***Joshi & Al-Bastaki ,2000***) شملت مكاتـب التدقـيق و السـبالغ عددها (38) و المسجلة لدى سوق البورصة البحريني (Bahrain Stock Exchange (BSE)) لتحديد العوامل التي تحدد أتعاب المدقق الخارجي ، فتناولت الدراسة اثر عدد من المتغيرات على أتعاب التدقيق مثل ، حجم الشـركة (إجمالـي الأصـول) ،و درجـة المخاطرة (المتمثلة بنسبة المديونية)

و ربحـــية الشـــركة و توقيـــت عملـــية التدقيق . وقد كانت نتيجة الدراسة مشابهة للدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات و هي أن هذه العوامل لها الأثر الكبير فـــي تحديد أتعاب التدقيق ، لكن هذه النتائج بنيت على معلومات تمثل سنة واحدة، و موثوقـــية هـــذه المعلومـــات لـــم تكن على درجة عالية ، حيث استند الباحثان على المعلومات التي جمعت من خلال مكاتب التدقيق و ليس من التقارير السنوية ، و تم توثـــيق هـــذه المعلومات من قبل (21) مكتب تدقيق ، أما بالنسبة لباقي المكاتب فتم اعتماد المعلومات بدون توثيق رسمي .

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع ،دراسة (***قطب و الخاطر ،2004***) فقـــد اشـــتملت دراستهما على اجراء دراسة ميدانية لمكاتب التدقيق التي تـــزاول العمل في دولة قطر للتعرف على وجهة نظر المراجعين العاملين فيها من خلال قائمة استبانة .

كمـــا تم ايضا اجراء دراسة تطبيقية استندت على استخدام البيانات الخاصة بالشركات المساهمة القطرية و اتعاب مدققي حساباتها عن عام 2002 و بيانات عن مكاتب التدقيق التي تقوم بتدقيق حسابات تلك الشركات .كما تم الحصول على القوائم المالية للشركات عن نفس العام . وقد تم تقسيم العوامل التي تؤثر في اتعاب التدقيق الى ثلاث مجموعات تشتمل المجموعة الاولى على العوامل المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق ،و تتضمن المجموعة الثانية العوامل المرتبطة بالمدقق و مكتب التدقيق الذي

يعمـل بـه، و تتمثل المجموعة الثالثة في العوامل الاخرى .و تلى ذلك تحليل لتلك العوامل بحسب اهميتها و مدى امكانية استخدامها في الدراسة التطبيقية للبحث.

و قـد تبيـن ان اكـثر العوامل المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق تأثيرا على الأتعاب هي قيمة مبيعات او إيرادات المنشأة ، يليها تعدد فروع الشركة ، ثم طبيعة الصـناعة .اما اقل العوامل تأثيرا على الأتعاب فكانت القيمة السوقية لاسهم الشركة في حين ان اكثر العوامل المرتبطة بالمدقق و مكتب التدقيق تأثيرا على الأتعاب هي تبعية مكتب التدقيق لأحد مكاتب التدقيق الكبار (Big 4) يليها سمعة مكتب التدقيق ، ثم تقدير المدقق لخطر التدقيق .

و قـد ظهـر من خلال استخدام معاملات ارتباط بيرسون ان هناك ارتباطا ايجابـيا معـنويا بيـن الاتعاب و كل من الاصول و عدد فروع المنشأة و ساعات التدقـيق و نسـبة المدنيين لاجمالي الاصول و صافي الربح، بالاضافة الى وجود ارتـباط معـنوي بين الاتعاب و نوع القطاع الذي تعمل به المنشأة ، مما يعني ان الاتعـاب تخـتلف مـن قطاع الى قطاع حيث كان متوسط اتعاب قطاع البنوك هو الاعلى في حين كان اقل متوسط اتعاب في قطاع الصناعة .

واظهـرت نتائج دراسة (قطب و الخاطر، 2004) ان المتغيرات المستقلة التي لها تأثير في تحديد اتعاب التدقيق في قطر هي اجمالي الاصول ،و نسبة العائد

على الاصول ، و نوع القطاع ،و حجم العمل بمكتب التدقيق ، و مدى تقديم خدمات استشارية للعميل.

2.3 – فرضيات الدراسة :

بـناءا على تحليل الدراسات السابقة ، تتوقع الباحثة وجود علاقة بين اتعاب عملية تدقيق الحسابات في الاردن و بين مجموعة من العوامل، و عليه تضع الباحثة الفرضيات التالية :

H01 : لا يوجـد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الاردنية و بين حجم الشركة موضع التدقيق.

H02 : لا يوجـد علاقـة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الاردنية و درجة تعقيد عملية التدقيق.

H03 : لا يوجـد علاقـة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الاردنية و خطورة عملية التدقيق .

H04: لا يوجـد علاقـة ذات دلالـة إحصائية بين أتعاب تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الاردنية و حجم مكتب التدقيق .

و في الفصل التالي (الفصل الرابع) سيتم عرض لمنهجية الدراسة ، و الأساليب الإحصائية المتبعة لاختبار فرضيات الدراسة الحالية .

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4- مجتمع الدراسة .

2.4 – عينة الدراسة .

3.4 – وسيلة جمع البيانات .

4.4 – أسلوب تحليل البيانات .

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

تعتــبر هذه الدراسة ميدانية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة فــي بورصـــة عمـــان .حيث اعتمدت الباحثة فيها على جمع التقارير السنوية لهذه الشــركات مــن عــام 2002 و لغايــة 2004 بهدف حصر الشركات التي قامت بالإفصـــاح عــن أتعـــاب التدقيق . و بناءا على تحليل الدراسات السابقة تم تصميم نموذج انحدار متعدد بحيث يتضمن (8) متغيرات مستقلة مالية و غير مالية و متغير تابع وحيد وهو أتعاب التدقيق .

1.4-مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خـــلال الاعــوام (2002 و2003 و2004) و البالغ عددها (158و161و192) شركة على التوالي حسب إحصائيات بورصة عمان.

و تصـــنف هـــذه الشـــركات إلى عدة قطاعات وهي قطاع البنوك ،و قطاع التأمين ، و قطاع الخدمات ، و قطاع الصناعة.

2.4- عينة الدراسة :

لاختيار عينة الدراسة تم استخدام الشروط التالية :

1- ان تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان طوال فترة الدراسة (2002 و 2003 و 2004) .

2- ان لا تكون الشركة قد اوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة..

3- توفر كافة البيانات المطلوبة عن كل شركة .

4- الافصاح عن اتعاب عملية تدقيق الحسابات في التقارير السنوية للشركات .

و نظرا لعدم التزام بعض الشركات بالافصاح عن اتعاب مدقق الحسابات الخارجي في تقاريرها السنوية و لعدم تحقيق شروط اختيار العينة، فقد اقتصرت الدراسة على (79) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان منذ عام 2002 و لغاية عام 2004، وقد مثلت العينة النهائية الموضحة في الملحق رقم (1) القطاعات الأربعة.

3.4- و سيلة جمع البيانات :

تم جمع البيانات المتعلقة بأتعاب التدقيق من واقع التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان منذ العام 2002 و لغاية عام 2004 ،و قد تم الحصول على التقارير السنوية لهذه الشركات اما من خلال الزيارة الميدانية لهذه الشركات او من خلال مواقعها الالكترونية او بالاستعانة بالموقع الالكتروني

لهيئة الأوراق المالية (www.jsc.gov.jo) و الذي قام مؤخراً بأرشفة كافة التقارير السنوية الخاصة بالشركات و نشرها على الموقع .

4.4- أسلوب تحليل البيانات :

اعـتمدت هـذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression model) وهـو الأسـلوب المتبع في معظم الدراسات السابقة التي عرضـت فـي فقـرة الدراسات السابقة ، حيث اعتبرت أتعاب التدقيق عاملاً تابعاً وعوامـل أخـرى مختارة ممثلة لحجم الشركة و درجة التعقيد في عملية التدقيق و درجـة مخاطـرتها كعوامـل مسـتقلة لإيجاد مدى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات (المستقلة) و بين أتعاب عملية التدقيق (العامل التابع) .

و لاختبار فرضيات الدراسة الحالية فقد تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) و تتمثل معادلة الانحدار بالشكل التالي :

AUDIT FEES = b0+b1 ASSETS + b2 ACCREC + b3 ACRECASS + b4 BRANCHES + b5 SUB + b6 NINL + b7 CATA + b8 SIZE + E

حيث:

أتعاب تدقيق حسابات الشركات الأردنية	AUDIT FEES
ثابت المعادلة	b0
إجمالي الأصول (الموجودات)	ASSETS

صافي المدينين	ACCREC
نسبة المدينين إلى إجمالي الأصول	ACRECASS
عدد فروع الشركة	BRANCHES
عدد الشركات التابعة	SUB
صافي ربح أو خسارة الشركة	NINL
نسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول (للشركات الخدمية والصناعية فقط)	CATA
حجم مكتب تدقيق الحسابات	SIZE
خطأ التقدير العشوائي	E

اشـــتملت الدراسة على (8) متغيرات أو عوامل و التي يمكن ان يكون لهـــا تأثيرا كبيرا على قيمة الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي ، وقـــد تم اختيار هذه العوامل بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع .إلا أن العامل نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول لم يقاس تأثـــيره ســـوى علـــى قطاعي الخدمات و الصناعة و تم استثناؤه عند إجراء التحلـــيل الإحصـــائي لكامل العينة ، و يعود السبب إلى ان قطاعي البنوك و التأميـــن لم تفصل في تقاريرها السنوية الأصول المتداولة عن الأصول الثابتة مما يعيق عملية تحديد قيمها لذا تم استبعادهما عند دراسة اثر العوامل مجتمعة على كامل عينة الدراسة .

وقد تم تمثيل حجم الشركة موضع التدقيق بإجمالي الأصول (Total Assets) بينما تم تمثيل درجة تعقيد عملية التدقيق بالعوامل : صافي المدينين، عدد فروع الشركة ، و عدد الشركات التابعة لها ، أما بالنسبة لدرجة مُخاطرة عملية التدقيق فقد تم قياسها بالعوامل نسبة المدينين لإجمالي الأصول، صافي ربح او خسارة الشركة و نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

اما حجم مكتب التدقيق فقد تم إعطاءه قيم (1 أو 0) بحيث تشير القيمة (1) إلى ان مكتب التدقيق هو أحد المكاتب الكبرى الموجودة في الأردن ، و إذا كان عكس ذلك فيتم إعطاءه القيمة (0) ، و للحكم على حجم مكتب تدقيق الحسابات فقد اعتبرت أربعة مكاتب كبيرة الحجم و ذلك لعضويتها في إحدى مكاتب التدقيق الكبرى عالميا و الباقي صغيرة الحجم .

و لغايات إجراء التحليل الإحصائي فقد تم استخدام برنامج (SPSS) ، لدراسة اثر العوامل المستقلة الآنفة الذكر على أتعاب مدقق الحسابات في الأردن .

وفي الفصل التالي (الفصل الخامس) فقد تم عرض نتائج الدراسة و مناقشتها و على ضوء ذلك وضعت نتائج و توصيات الدراسة .

الفصل الخامس

نتائج التحليل الاحصائي و مناقشتها

1.5- النتائج الوصفية:

1.1.5- الوصف الاحصائي لاتعاب التدقيق (العامل التابع).

2.1.5- الوصف الإحصائي للعوامل المحددة لأتعاب التدقيق (العوامل المستقلة).

2.5- تأثير العوامل المستقلة على اتعاب التدقيق:

1.2.5- قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق(للقطاعات مجتمعة).

2.2.5- قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على قطاع البنوك.

3.2.5- قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على شركات التامين.

4.2.5- قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على الشركات الخدمية.

5.2.5- قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على الشركات الصناعية .

6.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (للقطاعات مجتمعة).

7.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع البنوك).

8.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع التامين).

9.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع الخدمات).

10.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع الصناعة).

الفصل الخامس : نتائج التحليل الإحصائي و مناقشتها

تــم فــي هذا الفصل استعراض النتائج ابتداءاً من الوصف الإحصائي للعامل التابع (أتعاب التدقيق) و العوامل المستقلة و المحددة لأتعاب التدقيق ، و يتــبعها نــتائج نموذج الانحدار المتعدد لكامل مجتمع الدراسة و للقطاعات الأربعــة مــنفردة . و في ختام هذا الفصل خلاصة النتائج و التوصيات التي خرجت بها الباحثة .

1.5- النتائج الوصفية :

يظهــر الجــدول رقم (1) الوصــف الإحصائي للعامل التابع و العوامل المســتقلة لكــامل مجــتمع الدراسة المتمثل بــ (79) شركة مساهمة عامة و المدرجــة فــي بورصــة عمــان منذ عام 2002 و لغاية 2004 ، و كذلك الوصف الإحصائي لنفس العوامل لكل قطاع من القطاعات الأربعة منفردة .

1.1.5- الوصف الإحصائي لأتعاب التدقيق (العامل التابع) :

1-بلغــت أعلى أتعاب ناتجة عن تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجــة فــي بورصة عمان لعينة الدراسة خلال الأعوام (2002 و 2003 و 2004) مــبلغ (146,119.000) ديــنار بمتوســط قــدره (8,503.06) دينار ،في حين كان الحد الأدنى لقيمة الأتعاب المدفوعة مبلغ (848) دينار .

2-تعتــبر أتعاب التدقيق على قطاع البنوك أعلى منها في باقي القطاعات حيث كان أعلاها (146,119) دينار و ادناها (9,040) دينار بمتوسط قدره (47,868) دينار .

3-يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث أعلى قيمة أتعاب و قد بلــغ اعلاهــا (40,000) دينار و أدناها (848) دينار بمتوسط قدره (4,945.214) دينار .

4-امــا فــي قطاعي التأمين و الصناعة فقد بلغ متوسط أتعاب كل منهما (5,202.417 و 5,564.81) علــى التوالــي ،حيــث كــان أعلاها (8,390 و 27,000) دينار على التوالي اما أدناها فكان (2,000 و 1,130) دينار على التوالي .

2.1.5- الوصــف الإحصــائي للعوامــل المحددة لأتعاب التدقيق (العوامل المستقلة):

1-بلغ متوسط حجم الشركة الممثل بإجمالي الأصول لدى الشركات موضع التدقــيق مــا قيمته (87,423,352) دينار ،حيث كان متوسط إجمالي الأصــول فــي قطــاع البــنوك أعلى منه من باقي القطاعات و البالغ (744,650,507) دينار ، و أدنى متوسط لإجمالي الأصول في قطاع التأمين و البالغ (12,142,896) دينار .

جدول رقم (1) : الوصف الاحصائي للعامل التابع و العوامل المستقلة .

SECTOR		FEES	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	CATA	SIZE
Service										
	mean	4.945.214	41.595.772	4.799,718.5	0.0826	2.2469	3,277.884.3	.643	.412	.369
	Std. Deviation	5.690.391	107.000,000	14.457,028	0.10766	7.44569	11,334.299	1.158	.293	.485
	Min	848.000	705,364	0.00	0.00	0.00	-756.784	0.00	0.01	0.00
	Max	40,000	564.000,000	98.769,263	0.65	39.00	69.935.934	5.00	.98	1.00
Insurance	mean	5,202.417	12.142,896	2.571,627.7	0.2126	2.2778	1,087.050.6	.667		.3056
	Std. Deviation	2.015.245	8,087619.2	1.888,058	0.10556	2.88455	1.837.589.1	1.0142		.467
	Min	2,000.000	3,749.098.0	359,872	0.08	0.00	-200.994	0.00		0.00
	Max	8.390.000	40.902,091	7.016964	0.52	9.00	10.911.408	4.00		1.00
Bank	mean	47.868.000	744.650.507	243.988,484	0.3807	44.5	8,068.157.4	1.89		.833
	Std. Deviation	43.080.174	449,548.097	145.000,000	0.12993	28.36786	7.479.367.5	1.81		.383
	Min	9,040.000	101,140,911	42.208,016	0.03	3.00	-3.720.200	0.00		0.00
	Max	146.119.000	1,571.426,157	459.004.146	0.63	83.00	27.693.331	5.00		1.00
Industry	mean	5.564.808	34.186,224	4.978,708.3	0.1155	1.0707	1.327459.7	.424	.487	.273
	Std. Deviation	5,575.260	69.356,019	11.748,895	0.09195	2.09105	2.201.162	.9267	.216	.4476
	Min	1.130.000	342.994	7.183.00	0.00	0.00	-1,678.909	0.00	0.02	0.00
	Max	27.000.000	349.000,000	64.055.717	0.43	9.00	9.557.220	4.00	.90	1.00
Total	mean	8,503.060	87,423,352	22,702,278	0.1388	5.0043	2,494.183.3	.65	.452	.354
	Std. Deviation	16.928.213	237.000,000	75.481.442	0.13076	14.55034	7,428.640.7	1.164	.256	.479
	Min	848.000	342.994	0.00	0.00	0.00	-3.720.200	0.00	0.01	0.00
	Max	146.119.000	157.000,000	459.000,000	0.65	83.00	69.935.934	5.00	.98	1.00

2-كان متوسط صافي المدينين للشركات موضع التدقيق (22,702,278) دينار ،حيث سجل قطاع البنوك أعلى متوسط (243,988,484) دينار و أدناها في قطاع التأمين (2,571,628) دينار .

3-بلغ متوسط نسبة المدينين لإجمالي الأصول (13.88 %) ،حيث كان أعلاها فـــي قطـــاع البـــنوك بمتوسط قدره (38.07%) و أدناها بقطاع الخدمات (8.26 %).

4-كان متوسط عدد الفروع (5.004) ،حيث كان أعلى متوسط لعدد الفروع في قطـــاع البـــنوك (44.5) فرع، يليه قطاع التأمين و أدناه في قطاع الصناعة حيث بلغ متوسط عدد الفروع (1.07) فرع.

5-كـــان متوسط صافي ربح الشركة (2,494,183) دينار ، حيث حقق قطاع البـــنوك أعلى متوسط لقيمة الأرباح و البالغ (8,068,157) دينار و أدنى متوســـط فـــي قطاع التأمين حيث بلغ (1,087,051) دينار ، و من الجدير بالذكـــر ان هذا القطاع قد حقق اقل قيمة خسارة خلال الأعوام الثلاثة محل الدراسة .

6-بلـــغ متوســـط عدد الشركات التابعة (0.65) شركة ،حيث كان متوسط عدد الشركات التابعة في قطاع البنوك (1.89) و هو أعلى من باقي القطاعات ،

يليه قطاع التأمين ثم الخدمات ، في حين كان اقلها قطاع الصناعة بمتوسط قدره (0.424) شركة .

7-آما بالنسبة لحجم مكتب التدقيق فقد بلغ متوسطه (0.354) وقد سجل قطاع البـنوك ما متوسطه (0.833) و هي قيمة عالية مما يدل على تعاقد معظم البنوك مع كبرى مكاتب التدقيق الموجودة في الاردن ، يليه قطاعي الخدمات و التأمين ، و اقله قطاع الصناعة بمتوسط قدره (0.273) .

8- اما العامل الأخير المتعلق بقطاعي الخدمات و الصناعة وهو نسبة الأصول المـتداولة لإجمالـي الأصـول ،فقـد بلغ متوسط هذه النسبة لكلا القطاعين (0.452).

بـناءا على ما سبق ، تلاحظ الباحثة بأن أتعاب عملية التدقيق في قطاع البـنوك هـي أعلى من بقية القطاعات ، كما ان هذا القطاع قد سجل أعلى قيم للعوامـل المسـتقلة ، مما يشير إلى اثر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة موضع التدقـيق في ارتفاع و تدني قيمة أتعاب التدقيق ،و عليه فإن الباحثة ستقوم في الفقـرات اللاحقة بدراسة مدى العلاقة بين ارتفاع قيمة العوامل المستقلة موضع الدراسة و ارتفاع قيمة أتعاب مدقق الحسابات .

2.5- تأثير العوامل المستقلة على اتعاب التدقيق :

لمعرفة اثر العوامل المستقلة على اتعاب التدقيق لا بد اولا من تحديد العلاقات بين هذه العوامل و التأكد من عدم تداخلها ثم تحديد درجة قوة تلك العلاقة :

1.2.5- قيـاس الارتـباط بيـن العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق (للقطاعات مجتمعة):

فـي هـذه الفقرة سيتم عرض لنتائج قياس الارتباط بين العوامل المستقلة و المحددة لاتعاب تدقيق حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان للتأكد من عدم تداخلهـا ، و هـذا مـا يعـرف بدراسة امكانية وجود متعدد في العلاقات الخطية (Multicollinerity).

و يبيـن الجدول رقم (2) معاملات ارتباط بيرسون و هذا المقياس يستخدم لوصف العلاقة بين مجموعة العوامل المستقلة لكل الشركات الممثلة لعينة الدراسة:

1- اظهـرت النـتائج ان هناك ارتباط ايجابي هام بين كل من اجمالي قيمة اصول الشركة و صافي قيمة المدينون حيث بلغ معامل الارتباط (0.772) كما وجد ايضا ارتباط ايجابي بين اجمالي الاصول و عدد فروع الشركة بمعامل ارتباط (0.780) عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (2) : معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (القطاعات مجتمعة).

Variables	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
ASSETS	1.00						
ACCREC	0.772**	1.00					
ACRECASS	0.342**	0.477**	1.00				
BRANCHES	0.780**	0.769**	0.361**	1.00			
NINL	0.426**	0.324**	0.139**	0.222**	1.00		
SUB	0.450**	0.348**	0.154*	0.349**	0.253**	1.00	
SIZE	0.277**	0.267**	0.005	0.177**	0.239**	0.003	1.00

** ارتباط قوي عند مستوى معنوية 1% .

* ارتباط قوي عند مستوى معنوية 5 % .

2- كمـــا وجد ارتباط ايجابي بين صافي قيمة المدينون و عدد فروع الشركة ،حيث بلغ معامل الارتباط (0.769) .

3-اما بقية العوامل فقد تبين عدم وجود تداخل هام فيما بينها .

2.2.5- قـياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على قطاع البنوك:

يظهـــر الجـــدول رقم (3) نتائج الارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة و المحددة لاتعاب التدقيق على قطاع البنوك .

1- أظهــرت النـــتائج وجـــود ارتباط إيجابي هام بين حجم أصول الشركة عند مســـتوى معنوية (1%) و كل من (صافي المدينون ، و عدد فروع البنك و عدد الشركات التابعة) بمعامل ارتباط (0.590، 0.782 ، 0.729) على

جدول رقم (3) : معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع البنوك)

	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
ASSETS	1.00						
ACCREC	0.590**	1.00					
ACRECASS	-0.716**	0.024	1.00				
BRANCHES	0.782**	0.711**	-0.487*	1.00			
NINL	-0.008	0.299	0.238	0.110	1.00		
SUB	0.729**	0.321	-0.660**	0.428	-0.293	1.00	
SIZE	-0.228**	-0.047	0.377	-0.333	0.232	-0.536*	1.00

** Correlation is significant at the 1% level (2- tailed)
* Correlation is significant at the 5% level (2- tailed).

التوالـــي ، بيـــنما وجد ارتباط سلبي هام عند مستوى معنوية (1%) بين حجم الأصول و نسبة المدينون لاجمالي الأصول بمعامل الارتباط(0.716) .

2- بلـــغ معـــامل ارتباط بين قيمة المدينون و عدد فروع البنك (0.711) وهو ارتباط ايجابي هام عند مستوى معنوية (1%) .

3-كما وجد ان هنالك علاقة عكسية بين نسبة المدينون لاجمالي الأصول وعدد الشـــركات التابعة ،حيث بلغ معامل الارتباط (0.660) عند مستوى معنوية (1%).

3.2.5- قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على شركات التأمين:

يظهر الجدول رقم (4) نتائج معامل الارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة و المحددة لأتعاب التدقيق على شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان للتأكد من عدم تداخلها.

جدول رقم (4): معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع التامين)

	ASSETS	ACCREC	ACCREC	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
ASSETS	1.00						
ACCREC	0.718**	1.00					
ACCREC	-0.012	0.636**	1.00				
BRANCHES	0.674**	0.500**	0.046	1.00			
NINL	0.798**	0.426**	-0.157	0.466**	1.00		
SUB	0.452**	0.298	-0.087	0.628**	0.177	1.00	
SIZE	0.176	-0.180	-0.455**	-0.065	0.282	-0.201	1.00

** Correlation is significant at the 1% level (2- tailed)
* Correlation is significant at the 5% level (2- tailed).

1- اظهرت النتائج وجود ارتباط ايجابي هام بين حجم الاصول و صافي المدينون ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.718) كما وجد ارتباط ايجابي بين حجم الاصول و صافي ربح (خسارة) الشركة بقيمة (0.798) ، كما وجد ايضاً ارتباط ايجابي بين حجم الاصول وعدد فروع الشركة بقيمة (0.674).

2- هناك ارتباط إيجابي عند مستوى معنوية (1%) بين صافي قيمة المدينون و نسبة المدينون لإجمالي الأصول ،حيث بلغ معامل الارتباط (0.636) يليها عدد فروع الشركة بمعامل ارتباط (0.500).

3- كمــا وجــد ارتباط ايجابي بين عدد فروع الشركة و عدد الشركات التابعة بمعامل ارتباط بلغ (0.628) عند مستوى معنوية (1%).

4.2.5- قــياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على الشركات الخدمية :

يبين الجدول رقم (5) نتائج معامل الارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة و المحــددة لأتعاب التدقيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان للتأكد من عدم تداخلها.

1- أمــا بالنســبة لحجــم أصــول الشــركة فإن صافي المدينين و صافي ربح (خسارة) الشركة هي اكثر العوامل ارتباطاً به ، حيث بلغ معامل ارتباط كل منها (0.750 ، 0.734) على التوالي .

الجدول رقم (5) : معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع الخدمات)

	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE	CATA
ASSETS	1.00							
ACCREC	0.750**	1.00						
ACRECASS	0.120	0.225*	1.00					
BRANCHES	0.344**	0.351**	0.051	1.00				
NINL	0.734**	0.788**	0.080	0.102	1.00			
SUB	0.312**	0.287**	0.191	-0.151	0.355**	1.00		
SIZE	0.167	0.102	-0.369**	-0.080	0.210	-0.041	1.00	
CATA	-0.119	-0.109	0.242*	-0.072	-0.019	-0.144	-0.058	1.00

** Correlation is significant at the 1% level (2- tailed)
* Correlation is significant at the 5% level (2- tailed).

2- كما وجد ارتباط بقيمة (0.788) بين صافي المدينون وصافي ربح (خسارة) الشركة عند مستوى معنوية (1%) .

5.2.5- قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد اتعاب التدقيق على الشركات الصناعية :

اظهرت نتائج معامل الارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة و المحددة لاتعاب التدقيق على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان في الجدول رقم (6) ما يلي :

1- هناك ارتباط ايجابي هام عند مستوى معنوية (1%) بين اجمالي قيمة الاصول و صافي المدينون بمعامل ارتباط (0.629) ، بالاضافة الى ارتباط اجمالي الاصول بصافي ربح (خسارة) الشركة بمعامل ارتباط ايجابي عند (0.702) .

2- هناك ارتباط إيجابي عند مستوى معنوية (1%) بين صافي قيمة المدينون و صافي ربح (خسارة) الشركة ، حيث كان معامل الارتباط (0.628) .

الجدول رقم (6) : معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (قطاع الصناعة)

Variables	ASSETS	ACCREC	ACRECASS	BRANCHES	NINL	SUB	SIZE
SSETS	1.00						
CCREC	0.629**	1.00					
CRECASS	0.163	0.328**	1.00				
RANCHES	0.342**	0.223*	0.052	1.00			
INL	0.702**	0.628**	0.071	0.172	1.00		
JB	0.010	0.029	0.065	0.463**	0.188	1.00	
ZE	0.395**	0.400**	0.017	-0.054	0.247*	-0.011	1.00

'* Correlation is significant at the 1% level (2- tailed)
* Correlation is significant at the 5% level (2- tailed).

6.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (للقطاعات مجتمعة) :

فـي هذه الفقرة سيتم عرض و مناقشة نتائج نموذج الانحدار المتعدد الموضحة فـي الجدول رقم (7) للقطاعات مجتمعة لقياس العلاقة بين اتعاب التدقيق و العوامل المؤثرة في تحديد قيمة هذه الاتعاب .

1- يظهـر الجـدول رقم (7) أن هناك ارتباط إيجابي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين أتعاب التدقيق و بين حجم أصول الشركة، و هذا العامل هو مؤشر على حجم الشركة أي بمعنى كلما زاد حجم الشركة زادت معهـا أتعاب التدقيق و عليه ترفض الفرضية الأولى (H01) مما يدل على وجـود علاقة إيجابية قوية بين حجم الشركة و أتعاب التدقيق على الشركات الأردنية .

الجدول رقم (7) : نتائج الانحدار المتعدد (للقطاعات مجتمعة)

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std.Error	Beta		
CONSTANT	1741.974	790.019		2.205	0.028
ASSETS	0.00009659	0.000	1.354	19.183	**0.000**
ACCREC	-0.00001328	0.000	-0.059	-0.938	0.349
ACRECASS	2716.281	3841.362	0.021	0.707	0.480
BRANCHES	-548.771	75.387	-0.469	-7.279	**0.000**
NINL	-0.0004758	0.000	-0.209	-6.924	**0.000**
SUB	1542.074	421.314	0.106	3.660	**0.000**
SIZE	3290.755	990.452	0.092	3.322	**0.001**
R Square		0.855	F	190.342	
Adjusted R Square		0.850	Sig.	0.000	

2- كما لوحظ وجود دلالة إحصائية هامة عند مستوى معنوية (1%) بين أتعاب التدقيق وكل من عدد فروع الشركة و عدد الشركات التابعة لها ، و هذه العوامل هي مؤشرات على درجة تعقيد عملية التدقيق. و بناءاً على ذلك ترفض الفرضية الثانية (H02) ، مما يعني وجود علاقة بين أتعاب التدقيق على الشركات الأردنية و درجة تعقيد عملية التدقيق .

3- وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية هامة عند مستوى معنوية (1%) بين أتعاب التدقيق وصافي ربح (خسارة) الشركة و هذا العامل هو مؤشر على درجة خطورة عملية التدقيق و عليه ترفض الفرضية العدمية الثالثة (H03) ، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب التدقيق على الشركات الأردنية و درجة مخاطرة عملية التدقيق.

4- وجـــود ارتـــباط ذات علاقة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين أتعاب التدقيق و حجم مكتب التدقيق الذي تم التعاقد معه .و بالتالي ترفض الفرضية العدمية (H04) مما يعني وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب التدقيق على الشركات الأردنية و حجم مكتب التدقيق .

5- أمـــا بالنسبة لباقي العوامل فقد لوحظ عدم وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية بينها و بين أتعاب التدقيق .

6- بلغـــت القوة التفسيرية لنموذج الدراسة بناءا على قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) (0.85) ممـــا يعنـــي أن التغيرات الحاصلة في أتعاب التدقيق تفسر بنسبة (85%) .

7.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع البنوك) :

1- اظهرت نتائج نموذج الانحدار لقطاع البنوك الموضحة في الجدول رقم (8) أن هناك ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين اتعاب التدقيق التي تتقاضاها مكاتب التدقيق عن تدقيق حسابات البنوك و حجم البنك المقاس من خلال اجمالي الاصول و عليه ترفض الفرضية الأولى (H01) مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين حجم البنك و أتعاب التدقيق على قطاع البنوك .

2- كمـــا وجد ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (3%) بين اتعاب التدقــيق و صافي ربح (خسارة) البنك (NINL) موضع التدقيق،و عليه ترفض الفرضية العدمية الثالثة (H03) ، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب التدقيق على قطاع البنوك و درجة مخاطرة عملية التدقيق.

3- وهــناك ارتــباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين اتعاب التدقيق و حجم مكتب التدقيق و بالتالي ترفض الفرضية العدمية (H04) مما يعني وجود علاقة إيجابية قوية بين أتعاب التدقيق على قطاع البنوك و حجم مكتب التدقيق .

4- بلغت القوة التفسيرية (Adjusted R Square) لمجموعة العوامل المستقلة للتذبذب في قيمة أتعاب تدقيق قطاع البنوك ما نسبته(95.3%) .

الجدول رقم (8) : نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع البنوك)

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std.Error	Beta		
CONSTANT	-76673.938	24577.391		-3.120	0.011
ASSETS	0.0001178	0.000	1.229	5.001	**0.001**
ACCREC	-0.00003848	0.000	-0.130	-0.913	0.383
ACRECASS	60128.896	45567.101	0.181	1.320	0.216
BRANCHES	-531.452	305.632	-0.350	-1.739	0.113
NINL	-0.0009937	0.000	-0.173	-2.703	**0.022**
SUB	5588.501	4060.879	0.235	1.376	0.199
SIZE	53303.268	12005.056	0.474	4.440	**0.001**
R Square		0.972	F	49.699	
Adjusted R Square		0.953	Sig.	0.000	

8.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع التأمين) :

1-يظهـر الجـدول رقـم (9) ان هناط ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (3%) بين اتعاب التدقيق على قطاع التأمين و عدد الشركات التابعة. و بـناءا على ذلك ترفض الفرضية الثانية (H02) ، مما يعني وجود علاقة بين أتعاب التدقيق على قطاع التأمين و درجة تعقيد عملية التدقيق .

2- بينما لا يوجد دلالة إحصائية بين أتعاب التدقيق و باقي العوامل الأخرى مما يعزز قبول الفرضيات العدمية الأولى (H01) ، والثالثة (H03) و الرابعة (H04).

3- و قـد بلغت القوة التفسيرية (Adjusted R Square) لعامل الشركات التابعة للتذبذب في أتعاب التدقيق على قطاع التأمين (46.2%) .

الجدول رقم (9) : نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع التأمين)

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient		
	B	Std.Error	Beta	T	Sig.
CONSTANT	2990.790	1382.001		2.164	0.039
ASSETS	0.00008534	0.000	0.342	0.653	0.519
ACCREC	0.0005389	0.001	0.505	0.992	0.330
ACRECASS	-1812.638	6712.370	-0.095	-0.270	0.789
BRANCHES	-201.067	138.285	-0.288	-1.454	0.157
NINL	-0.0001727	0.000	-0.157	-0.652	0.520
SUB	880.178	362.682	0.443	2.427	**0.022**
SIZE	765.459	672.363	0.177	1.138	0.265
R Square		0.569	F	5.286	
Adjusted R Square		0.462	Sig.	0.001	

9.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع الخدمات) :

1- أظهرت نتائج نموذج الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (10) انه لا يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية هامة بين أتعاب التدقيق و حجم الشركة الخدمية الممثل بإجمالي اصولها . مما يعني قبول الفرضية العدمية (H01) التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين أتعاب تدقيق الشركة الخدمية و حجم أصولها .

2- كما تظهر النتائج وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (2%) بين أتعاب التدقيق و صافي المدينون كما وجد ارتباط ذات دلالة عند مستوى معنوية (7%) بين أتعاب التدقيق و عدد الشركات التابعة بالنسبة لقطاع الخدمات. و بالتالي ترفض الفرضية الثانية (H02) مما يدل على وجود علاقة بين أتعاب التدقيق و درجة تعقيد عملية التدقيق.

3- وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين قيمة أتعاب التدقيق و كل من نسبة المدينين لإجمالي الأصول و نسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول وصافي ربح (خسارة) الشركة ،و عليه ترفض الفرضية الثالثة (H03) مما يدل على وجود علاقة بين أتعاب التدقيق على قطاع الخدمات و درجة مخاطرة عملية التدقيق .

4- كما اظهرت النتائج وجود علاقة بين حجم المكتب الذي يتولى عملية التدقيق و قيمة الاتعاب عند مستوى معنوية (1%)، و عليه ترفض الفرضية الرابعة (H04) .

5- بلغت قوة تفسير معادلة الانحدار (Adjusted R Square) (%89.8) مما تدل على ان المتغيرات قد فسرت ما معدله (%89.8) من تذبذب اتعاب التدقيق في قطاع الخدمات.

الجدول رقم (10) : نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع الخدمات)

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient		
	B	Std.Error	Beta	T	Sig.
CONSTANT	3596.048	486.735		7.388	0.000
ASSETS	0.00001147	0.000	0.215	0.961	0.340
ACCREC	-0.0001341	0.000	-0.340	-2.621	**0.011**
ACRECASS	7343.839	2342.435	0.138	3.135	**0.002**
BRANCHES	44.123	41.426	0.057	1.065	0.290
NINL	0.0004670	0.000	0.930	6.271	**0.000**
SUB	379.126	201.420	0.077	1.882	**0.064**
SIZE	1674.843	487.510	0.138	3.436	**0.001**
CATA	-3867.061	804.010	-0.196	-4.810	**0.000**
R Square		0.908	F	88.782	
Adjusted R Square		0.898	Sig.	0.000	

10.2.5- نتائج نموذج الانحدار المتعدد (لقطاع الصناعة) :

1- أظهـرت نـتائج نموذج الانحدار المتعدد لقطاع الصناعة الموضحة في الجدول رقم (11) أن هـناك ارتـباط قوي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين أتعاب التدقيق في هذا القطاع و حجم الشركة الصناعية الممثل بأجمالي أصولها . و بالتالي ترفض الفرضية الأولى (H01) مما يعني وجود علاقة بين أتعاب التدقيق و حجم الشركة الصناعية موضع التدقيق .

2- كما أشارت النتائج الى وجود ارتباط بين أتعاب التدقيق و عدد الشركات التابعة للشـركة الام ،عـند مسـتوى معنوية (1%) مما يعزز رفض الفرضية الثانية (H02) التـي تـدل على وجود علاقة بين أتعاب تدقيق الشركات الصناعية و درجة تعقيد عملية التدقيق و الممثلة هنا بعدد الشركات التابعة .

3- هـناك ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (4%) بين أتعاب تدقيق الشـركات الصناعية و صافي ربح (خسارة) الشركة . كما وجد ارتباط عند مسـتوى معـنوية (7%) بين أتعاب التدقيق و نسبة الأصول المتداولة لاجمالي الأصـول و هذه العوامل تقيس درجة مخاطرة عملية التدقيق ، و عليه ترفض الفرضـية الثالثة (H03) مما يدل على وجود علاقة بين أتعاب التدقيق و درجة مخاطرة عملية التدقيق .

4- كما أشارت النتائج الى اثر حجم مكتب التدقيق على أتعاب التدقيق على قطاع الصناعة ،حيث وجد ارتباط عند مستوى معنوية (1%). و عليه ترفض الفرضية الرابعة (H04) .

5- أما بالنسبة لباقي العوامل فلا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها و بين أتعاب التدقيق على هذا القطاع .

6- بلغت القوة التفسيرية للعوامل المستقلة حسب قيمة (Adjusted R Square) (67.9%) أي أن التغير في قيمة العوامل المستقلة قد ساهمت في تفسير (67.9%) من قيمة التذبذب في أتعاب التدقيق على قطاع الصناعة .

الجدول رقم (11) : نتائج الانحدار المتعدد (لقطاع الصناعة)

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.
	B	Std.Error	Beta		
CONSTANT	1195.250	892.459		1.339	0.184
ASSETS	0.00006828	0.000	0.849	3.796	**0.000**
ACCREC	-0.00006353	0.000	-0.134	-0.688	0.494
ACRECASS	-5812.872	4820.518	-0.096	-1.206	0.231
BRANCHES	-300.481	224.118	-0.113	-1.341	0.183
NINL	-0.0005173	0.000	-0.204	-2.162	**0.033**
SUB	3031.882	448.788	0.504	6.756	**0.000**
SIZE	3509.785	818.563	0.282	4.288	**0.000**
CATA	3675.884	1997.062	0.142	1.841	**0.069**
R Square		0.706	F	26.957	
Adjusted R Square		0.679	Sig.	0.000	

الخلاصة و التوصيات

الخلاصة :

تناولــت هذه الدراسة تحديد العوامل التي تؤثر في تحديد اتعاب التدقيق على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من عام 2002 و لغاية 2004 و قـد اعـتمدت الباحثة في البداية على تحليل الدراسات و الابحاث السابقة و التي تناولت هذا الموضوع لتحديد العوامل التي قد تؤثر في تحديد اتعاب مدقق الحسابات.

على ضوء النتائج الاحصائية السابقة فإن الباحثة تضع النتائج التالية :

1- اظهرت نتائج الانحدار المتعدد لمعرفة اثر العوامل المستقلة مجتمعة على اتعاب التدقـيق علـى الشركات المساهمة العامة الممثلة لكامل عينة الدراسة انهاتتأثر احصـائيا عـند مستوى معنوية (1%) بكل من اجمالي اصول الشركة ، عدد فـروعها ، عـدد الشـركات التابعة لها ، و صافي ربح (خسارة) الشركة ، بالإضـافة الـى حجـم مكتب التدقيق و هذه العوامل هي مؤشرات على حجم الشركة و درجة تعقيد عملية التدقيق و درجة مخاطرة عملية التدقيق كما تشير الـى حجم مكتب التدقيق الذي يتولى عملية التدقيق و بالتالي ترفض الفرضيات الاربع محل الدراسة .

2- عـند دراسـة اثر العوامل المستقلة على اتعاب تدقيق القطاعات الاربع منفردة وجـد بعض التباين في النتائج ، حيث وجد ان اتعاب تدقيق قطاع البنوك تتاثر

بشكل كبير بإجمالي قيمة الاصول بالاضافة الى حجم مكتب التدقيق ، اما اتعاب تدقيق قطاع التأمين فإن من اهم العوامل المحددة لها هو عدد الشركات التابعة ، امـــا بالنسبة لقطاع الخدمات فقد كانت النتائج مغايرة لقطاعي البنوك و التأمين حيث ان اهم العوامل المحددة لاتعاب تدقيق هذا القطاع كانت صافي المدينون و نسبة المدينون لاجمالي الأصول و نسبة الاصول المتداولة لاجمالي الاصول و صـــافي ربح (خسارة) الشركة و عدد الشركات التابعة و حجم مكتب التدقيق .و اخيراً أتعاب قطاع الصناعة التي تتأثر بشكل كبير بإجمالي قيمة الاصول و عــدد الشــركات الــتابعة يليها صافي ربح (خسارة) الشركة و نسبة الاصول المتداولة لاجمالي الاصول و حجم مكتب التدقيق .

ولدى مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة التي اجريت في الاردن وفـــي دول اخـــرى مـــتعددة مـــنها امريكا و بريطانيا و استراليا و قطر و البحريـــن، تـــرى الباحثة ان اتعاب التدقيق في الاردن تتأثر بحجم الشركة موضع التدقيق و بخطورة عملية التدقيق و درجة تعقيدها بالاضافة الى حجم مكتب التدقيق .و هذا مشابه الى ما توصلت اليه الدراسات السابقة .

علـــى ضـــوء النـــتائج السابقة الا انه لا يمكن تعميمها لاقتصار عينة الدراسة على الشركات التي قامت بالافصاح عن اتعاب عملية التدقيق بالاضافة الى وجود عوامل اخرى تساهم في تحديد الاتعاب لا يمكن قياسها مثل تدخل العلاقات الشخصية .

4.5- التوصيات :

بناءا على نتائج الدراسة الحالية و ما توصلت اليه من إستنتاجات ، تضع الباحثة التوصـــيات التالـــية آملـــة الأخذ بها من قبل الشركات و مكاتب التدقيق العاملة في الاردن و الجهـــات المعنـــية و ذلـــك في محاولة لتطوير مهنة تدقيق الحسابات في الاردن بشكل عام ، و الاهتمام بأتعاب عملية التدقيق بشكل خاص لما لها من اهمية في التأثير على استقلالية مدقق الحسابات و جودة عملية التدقيق .

1- ان تـــتولى جهـــة مستقلة عن ادارة الشركة تعيين مدقق الحسابات و تحديد اتعابه و متابعة التقارير الصادرة عنه او الاستغناء عن خدماته كتعيين لجنة تدقيق في كل شركة مساهمة عامة .

2- إلـــتزام الشركات بتعليمات الإفصاح و المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية .

3- ضـــرورة تناسب قيمة الاتعاب مع الجهد المبذول من قبل المدقق وعدم ترك موضـــوع تحديد الاتعاب للعلاقات الشخصية مما يستدعي وجود جهة رقابية تـــتولى وضع نظام للاتعاب كجمعية مدققي الحسابات او غيرها من الجهات يكـــون لها سلطة نافذة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي توصلت اليها الباحثة في تحديد قيمة هذه الاتعاب .

و توصـــي الباحـــثة بالاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في تحديد اتعاب تدقيق الحسابات.

كما توصي الباحثة بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بـــأتعاب عملية التدقيق و العوامل المؤثرة عليها .

قائمة المراجع

اولا : المراجع العربية

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين ،إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة، طبعة 2003، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان المملكة الأردنية الهاشمية.

2- المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الصناعة و التجارة ، قانون الشركات المؤقت رقم (40) لسنة 2002 ، و تعديلاته.

3- المملكة الأردنية الهاشمية ،قانون مهنة تدقيق الحسابات ، رقم (32) لسنة 1985.

4- المملكة الأردنية الهاشمية ، نظام معدل لنظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين رقم (94)لسنة 2001.

5- المملكة الاردنية الهاشمية، نظام تصنيف مدققي الحسابات ،رقم (30) لسنة 1986.

6-المملكة الأردنية الهاشمية ، هيئة الأوراق المالية ، قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 ، المنشور على الصفحة رقم 1269 من الجريدة الرسمية رقم 4274 تاريخ 1998/4/16.

7-المملكـــة الأردنـــية الهاشمية ، هيئة الأوراق المالية ، تعليمات إفصاح الشركات المصدرة و المعايير المحاسبية و معايير التدقيق رقم (1) لسنة 1998 ، المنشور على الصفحة رقم 1269 من الجريدة الرسمية رقم 4274 تاريخ 1998/4/16.

8- المــبادئ الأساســية للتدقــيق ، اصــدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2001 ، مطابع الشمس ، عمان ، الاردن .

9-الصـــبان ، محمـــد ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجـــالات : القـــياس ، العرض ، الإفصاح ، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2004 ، عمان ، الأردن .

10- الصـــحن، عـــبد الفـــتاح محمد، كامل،سمير، درويش،محمود ناجي، "المـــراجعة الخارجـــية (موضـــوعات متخصصة) "،2000، الشنهابي للطباعة و النشر، القاهرة ، مصر.

11- أبـــو نصـــار ، محمـــد حسين ،" العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن مـــن وجهـــة نظـــر المدققين و الشركات المساهمة العامة" ، دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد (26) ، العدد (2) ، 1999 .

12- خشـــارمة ،حسين علي، "العوامل المؤثرة في اختيار مدقق الحسابات الخارجـــي فـــي الشركات المساهمة العامة الاردنية "،دراسة ميدانية ،

مجلــة دراســات ،العلوم الادارية ،المجلد (30) ،العدد (1) ،2003، (1-22) .

13- حماد ، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المراجعة : شرح معايير المـــراجعة الدولية و الأمريكية و العربية ، الجزء الأول ، مسؤوليات المـــراجع ،تخطيط المراجعة ، الدار الجامعية ، 84 شارع ذكريا غنيم، 2004 .

14- جهمانـــي ، عمـــر ،" العوامـــل التـــي تؤثر على تحديد اتعاب مدقق الحسابات القانوني : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي "، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (ب) ، العلوم الإنسانية ، المجلد (13) ، العدد (2) ، 1999 ، (494-521) .

15- سعادة ، يوسف ، "مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات : دراسة ميدانية" ، مجلة دراسات ، المجلد الثامن عشر (أ) ، العدد الأول ، 1991 .

16- قطب، احمد سباعي ،خاطر ،خالد ناصر ،"العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر "،مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة ،المجلد (18) ، العدد (2) ،2004، (153-188).

17- عبد الله، خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية) "، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999، عمان، الأردن.

ثانيا :المراجع الأجنبية

1- Abbott, L. & J.,S. Parker,& G. F Peters,& K. Raghunandan,(2003)," The Association Between Audit Committee Characteristics and Audit Fees", Auditing :a Journal of Practice & Theory, Vol. 22, No. 2, September, pp 17-32.

2- Beattie,V.,& A. Goodacre,& ,K., Pratt, & J. Stevenson,(2001), "The Determinants of Audit Fees-Evidence from Voluntary Sector" , Accounting and Business Research , Vol. 31, No. 4, pp 243-274.

3- Carson, E.,& N., Fargher,& D. T., Simon,& M. H., Taylor,(2004)," Audit Fees and Market Segmentation Further Evidence on How Client Size Matters Within the Context of Audit Fee Models", International Journal of Auditing , Vol. 8 , Issue 1 , March , page (79- 91).

4- Chaney P.& D. C. Jeter,& L. Shivakumar, (2004), "Self Selection of Auditors and Audit Pricing in Private Firms" , The Accounting Review, Vol. 79, No. 1, pp 51-72.

5- Chan, P. & M., Ezzamel, & D., Gwilliam, (1993), "Determinants of Audit Services for Quoted UK Companies", Journal of Business Finance and Accounting "November, pp. 765- 786.

6- Che-Ahmad,A.,& K.A. Houghon, (1996), "Audit Fee Premiums of Big Eight Firms: Evidence from the Market for Medium-Size U.K. Auditees", Journal of International Accounting ,Auditing, and Taxation ,Vol.5,Issue 1, pp.53-72.

7- Firth, M. , (1985),"An Analysis of Audit Fees and Their Determinants in New Zealand",Auditing :A Journal of Practice & Theory, Vol. 4, No. 2,pp. 23-37.

8- Joshi,P.L ,& H. Al- Bastaki,(2000), " Determinants of Audit Fees : Evidence from Companies Listed in Bahrain ", International Journal of Auditing , Vol. 4, Issue 2 , July, pp. (129-138).

9-Karim, A.K.M. Waresul, & Moizer, P., (1996),"Determinants of Audit Fees in Bangladesh, The International Journal of Accounting, Vol. 31, No. 4, pp. 497- 509.

10- Lee, H. Y.,& V. , Mande, (2004), "The Relationship of Audit Committee Characteristics and Endogenously Determined Audit and Non-Audit Fees" , Quarterly Journal of Business & Economics, Vol. 44, No. 3,pp. 93-112.

11- Matthews, D., & M.J. Peel, (2003), "Audit Fee Determinants and the Large Auditor Premium in 1900" , Accounting and Business Research , Vol. 33, No. 2, pp. 137-155 .

12- Peel, M. J., & M.A. ,Clatworthy, (2001), "The Relationship Between Governance Structure and Audit Fees Pre-Cadbury : Some Empirical Findings" , Corporate Governance , Vol. 9, No. 4, October .

13- Pong, C. K. M., (2004) ,"A Descriptive Analysis of Audit Price Changes in the UK 1991-1995 ", European Accounting Review, Vol. 13, No. 1, pp. 161-178.

14- Pong, C.M, & G.,Whittington, (1994), " The Determinants of Audit Fees : Some Empirical Models", Journal of Business Finance & Accounting , Vol.(21) , No. (8) ,December, pp.(1071-1095).

15- Simon, D.T., & J. R. , Francis, (1988), " The Effects of Auditor Change on Audit Fees: Tests of Price Cutting and Price Recovery", The Accounting Review, No. 2, April, pp. 255-269.

16- Simunic, D. (1980) "The Pricing of Audit Services: Theory and Evidence ", Journal of Accounting Research, (Spring),pp.161-190.

الملاحق

ملحق رقم (1): اسماء الشركات المساهمة العامة المشمولة بالدراسة .

قطاع البنوك		قطاع التأمين	
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	بنك الانماء الصناعي	1	شركة القدس للتأمين
2	بنك الاردن	2	الشركة العربية اللمانية للتأمين
3	البنك الاهلي الاردني	3	شركة جراسا للتأمين
4	البنك الاسلامي الاردني	4	الشركة الاردنية الفرنسية للتأمين
5	بنك المؤسسة العربية المصرفية	5	شركة الواحة للتأمين
6	البنك الاردني الكويتي	6	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين
		7	شركة دلتا للتأمين
		8	شركة التأمين الاردنية
		9	شركة العرب للتأمين
		10	المجموعة العربية الاردنية للتأمين
		11	شركة الاردن الدولية للتأمين
		12	شركة النسر العربي

قطاع الخدمات		قطاع الصناعة	
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	شركة الأمين للاستثمار	1	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة
2	شركة الحمة المعدنية الأردنية	2	شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة
3	الشركة الأهلية للمراكز التجارية	3	شركة البترول الوطنية
4	شركة الشرق للمشاريع الاستثمارية	4	شركة الترافتين
5	الشركة العقارية التجارية الاستثمارية(عقاركو)	5	الشركة العالمية للصناعات الكيماوية
6	شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية	6	الشركة العصرية للصناعات الغذائية و الزيوت
7	الشركة العربية للاستثمارات المالية	7	الشركة الوطنية للدواجن
8	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	8	شركة مناجم الفوسفات
9	شركة البلاد للخدمات الطبية- مستشفى الاستقلال	9	شركة اتحاد الصناعات الكيماوية و الزيوت النباتية
10	شركة الكهرباء الأردنية	10	شركة الأردن الدولية للصناعات
11	شركة مدارس الاتحاد	11	شركة الألبان الأردنية
12	شركة الضمان للاستثمار	12	شركة البوتاس العربية
13	الشركة الأردنية المركزية	13	شركة الدباغة الأردنية

قطاع الخدمات		قطاع الصناعة	
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
14	شركة الأسواق الحرة الأردنية	14	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية و الكيماوية
15	الشركة الأردنية لضمان القروض	15	الشركة العربية لصناعة الأدوية
16	شركة الفنادق و السياحة الأردنية	16	شركة الكابلات الأردنية الحديثة
17	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	17	شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية
18.	الاتصالات الأردنية	18	شركة التنقيب للصناعات الإنشائية
19	شركة البتراء للنقل السياحي	19	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية
20	الشركة المتخصصة للتجارة و الاستثمارات	20	شركة مصانع الورق و الكرتون الأردنية
21	شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	21	شركة الدخان و السجائر الدولية
22	شركة الاتحاد للاستثمارات المالية	22	شركة حديد الأردن
23	الشركة الموحدة لتنظيم النقل البحري	23	الشركة الوطنية لصناعة الكوابل و الأسلاك الكهربائية
24	شركة الإنماء للاستثمارات و التسهيلات المالية	24	شركة دار الغذاء
25	التجمعات للتغذية و الإسكان	25	الشركة العربية لصناعة الألمنيوم
26	شركة كهرباء اربد	26	الشركة العامة للتعدين
27	الشركة الدولية للاستثمارات الطبية	27	الشركة العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
28	شركة السلام الدولية	28	شركة مصانع الأجواخ الأردنية
		29	الشركة الدولية لصناعات السيليكا
		30	شركة اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
		31	شركة الإقبال للطباعة و التغليف
		32	الشركة الدولية للصناعات الخزفية
		33	شركة مصفاة البترول الأردنية

ملحق رقم (2) : أسماء مكاتب التدقيق المزاولة لمهنة التدقيق في الأردن و المشمولة بالدراسة .

الرقم	اسم المكتب
1	خليف و شركاه
2	بواب و شركاهم اعضاء في (Price Waterhouse)
3	ابراهيم العباسي و شركاه محاسبون قانونيون
4	المحاسبون المتحدون(اعضاء في مؤسسة ارنست و يونغ العالمية)
5	محمود سعادة ذيب و شركاه
6	حويط و فاشه و شركاهم
7	التجمع للاستشارات و التدقيق(دويك و شركاه)
8	تجمع اتحاد المحاسبين القانونيين
9	غوشه و شركاه
10	عادل حبيب و شركاه
11	ارنست و يونغ
12	شركة طلال ابو غزالة و شركاه الدولية المحدودة
13	سابا وشركاهم
14	المهنيون العرب /مستشارون و محاسبون قانونيون /اعضاء في جرانت ثورنتون)
15	المجموعة المهنية العربية (محاسبون قانونيون)
16	طعمه ابو الشعر لتدقيق الحسابات
17	ميشيل سنداحة و شركاه (محاسبون قانونيون و مستشارون)
18	ديلويت اند توش الشرق الاوسط - الاردن

الملخص باللغة الانجليزية :

Factors Influencing Audit Fees: An Empirical Study of Corporations Listed in Amman Stock Exchange

Lama Ahmad Ajlouni

Abstract

This study attempted to examine the factors influencing audit fees of corporations listed in Amman Stock Exchange (ASE) for the years of study (2002,2003,2004) , these factors was examined by previous empirical literature . The sample of this study included (79) corporations.

The results was based on information which were published on annual reports , these information included (audit fees, total assets, accounts receivable, no. of branches, no. of subsidiaries , net income/loss, current ratio, ratio of accounts receivable to total assets, and audit office size) .

Multiple Regression analysis was used to examine the effect of previous factors on audit fees. Following previous studies, the auditee size was measured by total assets; audit complexity was captured using the number of branches, and the number of subsidiaries, and NRV. of accounts receivables, while the audit risk was captured by current ratio, net income (loss), and the ratio of accounts receivables to total assets.

As a result of this study ,there was evidence to support that total assets, number of branches, the number of subsidiaries , net income (loss), and audit office size had an effect on audit fees .

At the end of this study , the researcher recommends that choosing auditors should be by a party not related to management, and take into consideration the hours of field work ,also the researcher recommends that an audit fees schedule is essential based on the variables that had been examined in this study .

Key words: Audit Fees, Auditee Size, Audit Complexity, Audit Risk, Audit Office Size, Jordanian Association of Certified Public Accountants.